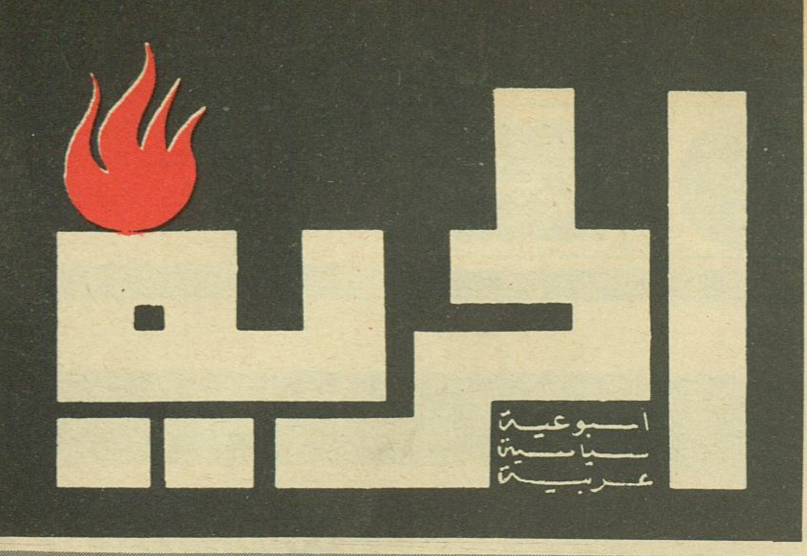


تجربة انتفاضة "الأهوار" المسلحة في الريف العراقي

AL-HOURRIAH-No. 538-26-10-1970-BEYROUTH • لبنانيا ٢٥ قرشا - الثمن - السنة الحادية عشرة - العدد ٥٣٨ - ١٩٧٠-١٠-٢٦ - بيروت

ما بعد إتفاق عمان:

كي لا تقع حركة المقاومة في فخ "الدولة الفلسطينية"



قضايا محلية:

- الوزارة الجديدة ونقاشات المجلس
- ملاحظات حول الوضع المصرفي
- التطبيب .. ومستشفيات وزارة الصحة

اخبـــار طلابيّــة :

● في الجامعة اللبنانية : مهزلة مباراة الدخول لمعهد الفنون الجميلة

وصلت مهزلة مبارات الدخول لفرع الهندسة المعمارية في الجامعة اللبنانية هذه السنة الى حد من الوقاحة جعلت الطلاب المتقدمين للمباراة يهرعون عند الوزراء والنواب والمتنفذين طالبين « الوساطة » لانهم رؤوا ان المباراة مركبة بشكل ينفي كل دور واو بسيط ، للكفاءة ..

فالادارة قررت هذه المرة ان تعطي اسئلة تؤدي الى سقوط كل الطلاب حتى يتسنى لها الفرصة ان تنجح من تشاء فيما بعد ، فلا تقع تحت رحمة طلاب ناجحين في المباراة ، تضطر ان تقبلهم دون « واسطة » فمسابقة الرياضيات صعبة جدا حتى يفقد طلاب المدارس الرسمية المتفوقون في الرياضيات امتيازهم . ومسابقة الرسم الهندسي اسئلتها غامضة حتى يفقد طلاب المهنية امتيازهم . تبقى مسابقات الانشاء الفرنسي والعربي ، فتصحح الاولى بتشدد كبير ، والثانية بتساهل كبير ، هكذا يمهد الطريق أمام طلاب المدارس الاجنبية وامام الذين لهم علاقات مع الادارة .

فالادارة التي هي بين اياد يسيطر عليها اصحاب مكاتب الهندسة والمقاولات ، ليس من مصلحتها أن أن يتخرج من الجامعة اللبنانية مهندسون يضاربون عليهم ، فسياسة الادارة هي تقليص عدد الطلاب دون اثارة ردة فعل طلابية ، فتحصر الدخول بفئة طلابية يمكن السيطرة عليها ، واقناعها بأن مصاحتها الشخصية كمهندس مقبل هي بتحديد عدد المهندسين !.

● الفلسطينيون : طلاب أجانب

بدعة جديدة استحدثتها وزارة التربية الوطنية ، فهي لشدة وطنيتها قد منعت الطلاب « الاجانب » من دخول ابوابها ، الا اذا حصلوا على معدلات مرتفعة جدا . ولكن من هم الطلاب الاجانب المخبثاء الذين ياخذون امكنة الطلاب اللبنانيين ؟؟ الفلسطينيون طبعا فهؤلاء لا يستطيعون متابعة دروسهم الثانوية في مدارسهم الخاصة (الاونروا) ، ولذا فهم يتجهون الى المدارس الرسمية ، ولكن نظرا « لاجنبيتهم » التي تشكل عنصرا ثوريا في المدارس فالافضل ابقاؤهم خارجا . ولذا فان الطلاب الفلسطينيين في احدى الثانويات الرسمية قد رفض انتسابهم مع انهم حاصلون على علامات تزيد على ١٦٠ في البريفيه مع العلم أن اخر طالبة قبلت قد حصلت على ١٢٠ بحجة أن الافضلية هي « للوطنيين » !.

لا تستغرب من وزارتنا الوطنية ان تلجأ في السنة المقبلة الى رفض طلبات التلاميذ الجنوبيين والبقاعيين والشماليين بحجة ان لطلاب « بيروت » الافضلية !

● دار المعلمين الابتدائية : رفض مئتي طالب !

كنا نظن أن هذا لا يحدث الا في « الدكاكين » فقط . ولكنه حدث فعلا في مدرسة مؤسسية (الثانوية العاملية) تقول عن نفسها أنها ليست تجارية وانها فوق « المادة » . ولكن اسمعوا ماذا حدث :

أحد الطلاب اراد ان ينتقل من مدرسته الى مدرسة اخرى . وذهب الى المسؤولين في المدرسة يطلب ورقة تثبت انه ناجح في صفه وانه حسن السلوك . ولكن الطالب فوجىء بتمنع الادارة عن تلبية طلبه ، وبعد الحاح وذهاب ومجيء ، فهم المسكين ما الغاية ، كان عليه أن يدفع خمس ليرات ليعطى ورقة بنجاحه . واضطر طبعا أن يدفع لئلا يخسر مكانه في المدارس الرسمية المحدودة العدد .

والحادثة على احتصارها تعطينا صورة صادقة عن واقع التعليم الخاص في لبنان ، وهو واقع يستمد ركائزه من كونه يمثل مجالا خصبا للتجار ، بالاضافة الى استغلاله للدعاية الانتخابية ، ولتوسيع النفوذ العائلي والفردي عبر الطائفية وأوهامها .

وقد بلغنا أن مثل هذه الحادثة قد تكررت مرارا عديدة ، وان المال يؤخذ باسلوب الضغط والاحتيال ، مدعين أن ذلك هو كلفة الاوراق (!) واذا جادلت فان الجواب انهم لا يستطيعون خرق القانون (!!). ولعل الحقيقة أن الخمس ليرات هي كلفة « التوقيع الرخيص » .. وان القانون هو قانون اللصوص ...

● المدارس الخاصة المؤسسية : دكاكين على نطاق واسع

كان حوالي مائتي طالب في دار المعلمين الابتدائية في بئر حسن – بيروت قد رسبوا في امتحانات العام الماضي في مختلف الصفوف . وقد جرت العادة على أن تعود الدار فتقبل طلابها الراسبين كمنتسبين دون منحة. لكن دار المعلمين شاءت هذا العام أن تخرج عن العرف المذكور – الذي هو على كل حال مضمون في نص النظام الداخلي . هذا رغم أن الدور الستة الاخرى قد قبلت دون استثناء الطلاب الراسبين. هكذا اعلن مدير بئر حسن الجديد رفضه للطلبة المائتين وهدد بطرد كل من يساندهم من الدار.

أما مدير وزارة التربية فقد ذهب الى ما هو ابعد من ذلك اذ قال لوفد الطلاب الذي ذهب لمقابلته : « انني على استعداد لاقفال هذه الدار ، فاذا نقصت دار واحدة بقي عندنا ست دور .. » هذا وسوف يقوم الطلاب – بينما المجلة ماثلة للطبع – بمقابلة وزير التربية الجديد .. فاذا لم يسفر هذا المسعى عن نتيجة ، فانهم سوف يحكون جلودهم باظافرهم .

● بيان الى جماهير الطلاب : حول مسألة المعادلات

أيها الطلاب ...

ليست الازمة الاولى .. ليست المشكلة الاولى .. انها منذ بداية تعلمكم ولن تنتهي الا بانتزاع حاولها من الجذور . انها أزمة التعليم في لبنان . فليست مشكلتنا ، مشكلة المعادلات الخارجية عن هذه السياسة.

ان النظام اللبناني ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية اكتفت باعداد المتعلمين وانصاف المتعلمين لا بل هي تعمل على سد ابواب التخرج العلمي على كافة مستوياته : فها هي التصفية في امتحانات البريفيه والبكالوريا ، وها هي البرامج تعدل فعلا ولكن باتجاه مزيد من التلبك والضياع .. وها هي الجامعة اللبنانية تخرج اعدادا ضئيلة ومحددة سلفا بطريقة لا وطنية ، وها هي الجامعات الاجنبية تطغى سياستها على اية سياسة تعليمية وطنية .

اننا ايها الطلاب امام مشكلة ليست طارئة : بلاغ صادر عن لجنة المعادلات في وزارة التربية الوطنية تعلن فيه وقف معادلة الشهادات الاجنبية الا اذا كانت مسبوقة بشهادة البكالوريا القسم الاول او ما يعادلها شهادة تختارها لجنة المعادلات . كذا يا طلاب البكالوريا يا ٩٠ بالمئة من الطلاب الفاشلين في البكالوريا عودوا الى صفوفكم المهترئة ، عودوا الى البرامج المعفنة ، الى الادب الاجنبي وعلاماته اللاغية ، عودوا الى دكاكين العلم ، ومتاحف وزارة التربية ، عودوا الى لعبة الامتحانات الحزازير والعلامات اللاغية الى توزيع العلامات مرة ثانية وثالثة ، ربما وصلتم ولكنكم لن تصلوا .

ايها الطلاب ...

قرار لجنة المعادلات يقول لكم بكل جراة لن تمروا الى الجامعة عودوا الى البكالوريا وسوف تبقون هناك وتملون فتتركون العلم الى ما شاء الله.

كلا يا لجنة المعادلات سوف ندخل الجامعة وسوف تعادل شهاداتنا نعم سوف ننفي قراركم . نحن لو تذكرون كسرنا قراركم يوم فرضتم علينا في السنة الماضية امتحانا للدخول الى كلية العلوم السياسية . ان قراركم هزيل لا شرعي . كيف يحق لكم ان تتخذوا ثم ان تعدلوا بضغط من مدراء التعليم الاميركي والفرنسي في لبنان كي يحميا مصالح مؤسساتهم كيف يحق للوزير ابو خاطر أن يرضخ فيبقي معادلات شهادات المدارس الخاصة (الفرشمن ، والصوفومور والبكالوريا الفرنسية و الـ ج. سي. آي) دون الشهادات العربية ؟ أمن أجل المستوى الثقافي والعلمي ؟ وانتم الذين ترتكبون الجرائم بحق ثقافتنا وعلمنا . كيف تجرأون باتخاذ قراركم وتعذر على اية لجنة برلمانية الموافقة عليه .

نعم هي نفسها سياسة التعليم الحرة « الديمقراطية » في بلد الاقتصاد الحر ، هي نفسها العشائرية والمحسوبية ، وبفضل اناس ذوي ثقافة محدودة وانما متميزون اقتصاديا عنا..

ونحن الخمسة الاف طالب توجيهية وثلاثة الاف طالب موحدة وستة الاف طالب راسب في البكالوريا ؟.

أيها الطلاب الثانويون :

لنناضل عبر لجاننا التحضيرية الطلابية من اجل الغاء قرار لجنة المعادلات ولن نتخلى عن مطالبنا وسنناضل لانتزاعها وهي :

الغاء البكالوريا القسم الاول ، الغاء العلامة اللاغية . توحيد الكتاب المدرسي . تعديل المناهج .

وسوف يعلم الذين يقفون في وجه الطلاب ويحولون دون مطالبهم ، بأنهم سيجدون المد الطلابي الشامل امامهم ولن نتراجع .

عاشت وحدة الحركة الطلابية

اللجنة التحضيرية لطلبة المعادلات

تبرعات للجبهة الديمقراطية

وردت للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين التبرعات التالية بواسطة الحرية :

٢٢٢٫٤٠ مارك من العمال العرب في مدينة دويسبورغ – المانيا الغربية.
٤٠٣ مارك من طلاب وعمال عرب في مدينة فرانكفورت – المانيا الغربية.
١٤٥٠ مارك من انصار الجبهة الديمقراطية من العمال العرب في كولونيا – المانيا الغربية .
٣٠ ليرة لبنانية من السيد ع. غ. ابو دقة من الرباط – المغرب
١٨٣ دولار كندي من الاتحاد العربي الكندي بهاملتون .
٤٦ جنيه استرليني من لبنانيين اشتراكيين في اوستراليا .
٤٠٠ مارك من اتحاد الطلاب العرب في مدينة فرايبورغ – المانيا الغربية وقد وصل المبلغ بتاريخ ٨–٩–٧٠ .
٢٥٠ مارك من الاخوة العرب في مدينة بريمن – المانيا الغربية .
٢٠٠ مارك من العمال العرب في كولونيا – المانيا الغربية بواسطة الاخ علي احمد .
٩٨٫١٢٫١٠ جنيه من انصار الجبهة في كولونيا – المانيا الغربية .
٤٦١ مارك من انصار الجبهة في كوتنجن – المانيا الغربية .
١٢٤٫٥٠ دولار امريكي من انصار الجبهة في البرازيل .
١١٩٨٫٨٠ مارك من انصار الجبهة في فرانكفورت – المانيا الغربية .
١٣٠ مارك من انصار الجبهة في هانوفر .
٥٠ دولار للجبهة من طالب عربي – اريزونا – الولايات المتحدة .

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية – محلة رأس النبع – بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت – لبنان

الاشتراكات :
● في لبنان ☐ الاشتراك السنوي ٢٥ ل.ل ☐ المؤسسات والدوائر الرسمية ٥٠ ل.ل ☐ للطلاب والعمال ١٥ ل.ل
● في البلاد العربية : ☐ ج. ع. م. – الاردن – سوريا – العراق ٣٥ ل.ل ☐ اليمن – السعودية – ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب – ج.ي.ج.ش الكويت – الخليج العربي – السودان .... ٥٠ ل.ل
● في الخارج : ☐ أميركا الجنوبية – استراليا ٩٠ ل.ل ☐ الولايات المتحدة – دول افريقيا – الهند ٧٥ ل.ل ☐ الاتحاد السوفياتي – ايران ودول اوروبا – باكستان ٥٠ ل.ل

الملك حسين ينفذ اتفاقية القاهرة لصالحه "الملك الطيب" يصدر الاوامر بوقف الاشتباكات ولكن "الأجهزة الخبيثة" لا تلتزم بأوامر الملك !.

منيف الرزاز ، بعد إعتقاله المسرحي ، يخرج بالدعوة لمجيء وصفي التل إلى رئاسة الحكومة الجديدة

مرة اخرى تتكرر الاساليب التي اتبعتها السلطات العميلة في الاردن مرارا ، فبعد توقيع اتفاقية القاهرة ثم اتفاقية عمان ، اخذت السلطة تتبع أسلوب الاستنزاف الدائم والحملات العسكرية على المقاومة ، والاغتيالات والاعتقالات .

ويحاول الملك حسين أن يظهر أمام لجنة المتابعة العربية ، التي تصدق ، بالطبع ، مبرراته ، بأن لا دخل له بما يحدث من استفزازات من العسكريين وأنه يصدر أوامره بوقف الاشتباكات ، ويضيف « الملك الطيب » أن « الاجهزة الخبيثة » لا تلتزم بأوامره ..

فبالنسبة للمعتقلين – تعترف السلطة بأن عدد الباقي منهم حوالي ١٠٥٠ شخص – لم يفرج عنهم الى الان ، وقد ذهبت اللجنة العربية الى سجن الجفر لاطلاق سراحهم فلم تجد أحدا ، فقد نقلوا سرا الى معتقلات اخرى .

ما زالت السلطة العميلة تقوم بحملات عسكرية مفاجئة القصد منها التحرش بقوات الفدائيين واجلائهم عن مواقعهم لاحتلالها . والمقصود من ذلك اخذ مواقع قوة للسلطة بحيث تنفذ اتفاقية القاهرة كما تريد ولصالحها . والهدف الرئيسي الذي تسعى السلطة لتحقيقه هو تصفية المقاومة في المدن ، وحصرها بين القرى والاغوار لتسهيل قمعها ، هذا ما اكده العميل البريطاني المعروف وصفي التل – وقد كان أحد الذين أشرفوا على تنفيذ مجزرة الاردن مع زيد بن شاكر وراضي العبد الله وغيرهم – .

أكد التل بأنه ليس من طريق لاخراج الفدائيين من البلاد الا بالحملات العسكرية والاستنزاف الدائم ..

وهذا ما قصدته السلطة العميلة بالحملة العسكرية الاخيرة على الشمال .. اذ قامت قوات الجيش خلال الايام الاخيرة بفتح نيران المدفعية على قواعد الفدائيين. وتتركز هجمات الجيش الاردني على المناطق المتاخمة للحدود السورية بقصد قطع خطوط الامداد والتموين من سوريا .

– اما تشكيل الحكومة الجديدة على اساس ان تكون مدنية ، فان البحث يدور حول المجيء بوصفي التل او راضي العبد الله لرئاستها. والمعروف ان هؤلاء كانوا – بالرغم من انهم مدنيون – يشكلون مع زيد بن شاكر هيئة اركان الحرب التي أشرفت على تنفيذ العمليات العسكرية في الاحداث الاخيرة .. ويحاول الدكتور منيف الرزاز ، الذي كان أحد قادة جبهة التحرير العربية التي يشرف عليها حزب البعث الحاكم في العراق ، ان يقنع المقاومة بأن وصفي التل هو وحده القادر على (ضبط) الجيش ! وكان منيف الرزاز قد اعتقل اثناء الاحداث الاخيرة ، ثم تبين ان اعتقاله كان مسرحية مدبرة ، اذ خرج من الاعتقال وأعلن أنه لا علاقة له بحزب البعث وجبهة التحرير العربية ، وبدأ يدعو لتسليم وصفي التل – العميل البريطاني – مقاليد الوزارة المدنية !.

وصفي التل

– لقد خرج الدكتور الرزاز من شباك الانجليز ، ليدخل مع عملائهم من الباب مباشرة ! –

مصادرة "الحرية" في عدن وسوريا

صادرت السلطات في عدن عددي « الحرية » رقم ٥٣٤ ، و ٥٣٥ .. ولم يحتو العددين المذكورين من مقالات تستوجب المصادرة او المنع سوى دراسة نشرت في هذين العددين على حلقتين عن مسألة ستالين !

أما العدد الاخير رقم ٥٣٧ فقد صودر في سوريا بالرغم من أنه لم يحتو على أي مقال يمس الوضع السوري !

وكانت مصادرة « الحرية » قد تكررت في سوريا مما يدفعنا مضطرين الى التوقف عن ارسال اعدادنا الى دمشق ، ابتداء من هذا العدد .

هذا والجدير بالذكر أن « الحرية » ممنوعة من دخول البلدان العربية الاتية : العراق ، الجمهورية العربية المتحدة ، ليبيا ، الاردن ، السعودية .

روائح الدولة الفلسطينية : دور الباهي الأدغم ودور تونس في التسوية السلمية

كشف المصمودي وزير الخارجية التونسي اثناء زيارته لبيروت الدور الذي تلعبه تونس بالنسبة للقضية الفلسطينية ، وخاصة بعد أن كلف مؤتمر القاهرة الباهي الادغم رئيس وزراء تونس برئاسة لجنة المتابعة العربية في عمان لتنفيذ اتفاق القاهرة، ولم يكن تكليف الباهي الادغم صدفة، بل كان منسجما مع « الدور التونسي » المشهور في القضية الفلسطينية .. فقد اكد المصمودي على أن تونس مهتمة بالبحث بامكانية اشراك العنصر الفلسطيني في اية مباحثات يمكن ان تجري بين مختلف الاوساط المهتمة بمشكلة الشرق الاوسط . وتتلخص وجهة النظر التونسية بالمطالبة باشراك الفلسطينيين في اية محادثات تخص مستقبلهم ومصيرهم على أرضهم ..

وقال المصمودي الذي سيسافر الى نيويورك للمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية أن موقف تونس هو انه لا يمكن ان يكون حل سلمي في هذه المنطقة ما دام جميع المعنيين واولهم الفلسطينيون لم يشاركوا في تهيئة الحل ولم يلتزموا ايضا بتطبيقه، واعتقادنا ان جميع المعنيين لا بد أن يشاركوا في الحل ، وان يلتزموا ايضا بالحل السلمي وان ما شهدناه في الاحداث الاخيرة كاف لتأكيد ذلك !!



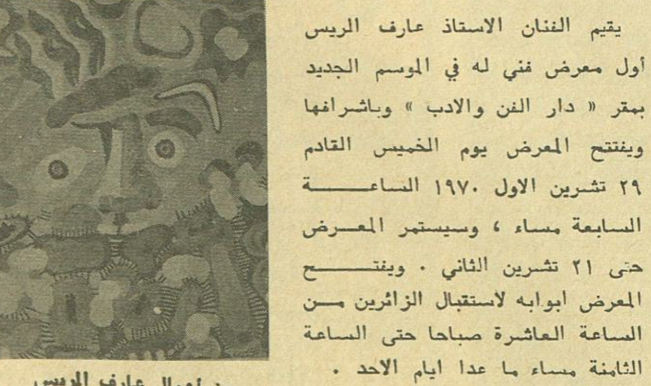
المصمودي

بدو مرتزقة في الجيش الاردني

كشفت مجلة « التايم » الاميركية في عددها الاخير ان نسبة البدو غير الاردنيين في الجيش الاردني تبلغ ٣٠ بالمئة ، تم استحضارهم من عدة صحاري عربية لقاء رواتب مغرية . وقالت المجلة ان قسما كبيرا من الجنود الذين اشتركوا في الهجوم على عمان هم من غير الاردنيين !.

معرض فني لعارف الريس





من اعمال عارف الريس

يقيم الفنان الاستاذ عارف الريس أول معرض فني له في الموسم الجديد بمقر « دار الفن والادب » وباشرافها ويفتتح المعرض يوم الخميس القادم ٢٩ تشرين الاول ١٩٧٠ الساعة السابعة مساء ، وسيستمر المعرض حتى ٢١ تشرين الثاني . ويفتح المعرض ابوابه لاستقبال الزائرين من الساعة العاشرة صباحا حتى الساعة الثامنة مساء ما عدا ايام الاحد .

وقد اختار الفنان الريس عنوانا لمعرضه : الحب الموت والثورة ، ومن خلال هذا العنوان يظهر اتجاه الفنان نحو ابراز وتجسيد القضايا الوطنية والانسانية المطروحة في هذا العصر انطلاقا من نظرة تقدمية الى الفن باعتباره احد ابرز وسائل التعبير عن هذه القضايا ، وباعتبار الفن وسيلة من وسائل التغيير الثوري عن طريق الدور الذي يلعبه كمعبر عن قضايا الجماهير .



مابعد إتفاق عمان :

كي لاتقع حركة المقاومة في فخ «الدولة الفلسطينية»

قلنا في عدد سابق ان الوضع العربي الذي أملى اتفاق القاهرة بعد الصدام الدامي بين حركة المقاومة والنظام الاردني، قد وضع الاطار السياسي للاتفاق، وهو مشروع الدولة الفلسطينية كجزء من التسوية السلمية مع اسرائيل .

فلقد سلمت كل الاطراف المعنية الدولية والعربية انه من المتعذر تنفيذ التسوية اذا كان الطرف الفلسطيني خارجها ويعارضها .. وقد جرت محاولات عديدة منذ ٥حزيران لايجاد «طرف فلسطيني» في الاراضي المحتلة نفسها لينطق باسم الشعب الفلسطيني ، ويوافق على مشروع كيان فلسطيني الى جانب كيان اسرائيل ، ولم تزل هذه المحاولات في الضفة الغربية جارية كما سنرى — الا ان كل هذه المحاولات لم تنجح ، لان حركة المقاومة اصبحت هي وحدها القادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني ، ولن يستطيع احد من خارجها أن يدعي النطق باسم الشعب الفلسطيني .

هذه الحقيقة ادركتها الاطراف العربية والدولية المعنية بالتسوية السلمية مع اسرائيل ، لذلك بدأت منذ فترة وخاصة بعد الموافقة على مشروع روجرز ، تهيىء الاجواء السياسية والعملية لوضع حركة المقاومة الفلسطينية امام خيار وحيد يدفع بها دفعا الى مشروع الدولة .

— عندما قابل ابو عمار كوسيجين في القاهرة ، سأله رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي: هناك دولة عربية كبرى (يقصد مصر) توافق على مشروع الدولة الفلسطينية ، وقد وافقت أميركا عليه ، فما هو موقفكم ؟...

— لم يستطع هيكل أن يخفي ذلك ، فبعد وفاة الرئيس عبد الناصر ، املى بحديث صحفي قال فيه :

« أؤيد من كل قلبي قيام دولة فلسطينية .. على شرط الا تتم في ظل الاحتلال الاسرائيلي —!

الاطار السياسي .. ومؤتمر القاهرة

● هذا هو الاطار السياسي الذي كان الوضع العربي في مؤتمر القاهرة يبحث من خلاله العلاقة بين النظام الاردني وحركة المقاومة .

وكان مؤتمر القاهرة يقول للملك في اواخر ايام الاشتباكات الدامية من خلال حملة الادانة السياسية للملك : انك تخطيء اذا صممت على تصفية حركة المقاومة نهائيا ، فنحن لا نوافق على ذلك ، وسنتدخل من اجل ابقاء حركة المقاومة ، فهذا وحده الذي يتيح امكانية جرها — بشكل مباشر او غير مباشر — الى مشروع الدولة الفلسطينية بعد أن تخرج من المعركة ضعيفة مضعضعة .

وأدرك الملك حسين ما يريده مؤتمر القاهرة منه ، وذهب الى القاهرة ليوقع الاتفاقية مع حركة المقاومة . وكان مؤتمر القاهرة ينظر الى هذه الاتفاقية على أنها اساس جديد لتقنين حركة المقاومة ومعاملتها كمشروع دولة .

وتشكلت لجنة المتابعة العربية التي يرئسها الباهي الادغم رئيس وزراء تونس من وحي ذلك ، مستلهمة النظرية البورقيبية الشهيرة « خذ وطالب » : — المقبول بالتقسيم ، اي بالدولة الفلسطينية كمرحلة اولى من الاخذ .... ! — ، ووضعت للجنة المتابعة العربية مهمة محددة : تنفيذ مشروع الاتفاقية بوحي من مشروع الدولة الفلسطينية .

وكان اتفاق عمان الذي وضع باشراف ووساطة اللجنة العربية ..

رائحة الدولة الفلسطينية

ومن سطور ديباجة الاتفاق التي اشرف على وضعها الباغي الادغم مستلهما « النظرية البورقيبية » ، كانت رائحة الدولة الفلسطينية تفوح من الكلمات التي تؤكد ، ظاهرا ، على التزام الحكومة الاردنية بمساندة الثورة الفلسطينية ، وان الشعب الفلسطيني ، متمثلا في الثورة الفلسطينية ، هو وحده صاحب الحق في تقرير مصيره ، وان الثورة الفلسطينية قوة وطنية .. الخ الخ، بينما تخفي ، بمضمونها ، اتفاق دولتين !

ما الذي دفع الملك حسين الى قول ذلك مدعيا الظهور بمظهر المساندة للثورة الفلسطينية ، وهو الذي حاربها اشد ما تكون الحروب ، حتى انه يقال أن ما اطلقه الجيش الاردني من رصاص وذخائر على الفدائيين تجاوز ٣مرات ما اطلق في حرب ٥ حزيران ضد اسرائيل !!، ما الذي دفع الملك حسين الى هذه التنازلات سوى محاولة معاملة حركة المقاومة كمشروع منتظر للدولة الفلسطينية ؟!.

— ولم ينتظر الملك طويلا ليفضح هذا الامر، فبعد توقيع الاتفاق مباشرة عقد مؤتمرا صحفيا قال فيه :

● « اننا نوي دعوة الشعب الفلسطيني الى تقرير مصيره بنفسه، عندما نصل به ومعه الى فجر التحرير (والمقصود بالتحرير هنا هو الوصول الى التسوية السلمية) .

● ان سكان الضفة الغربية وأخوانهم في الضفة الشرقية سيدعون لان يختاروا ما يريدون من حيث اسلوب الحكم ونظامه ومضمونه ومحتوياته وتحديد علاقته بدولة الاردن ، والدول العربية الاخرى .. ولسوف يقترن قرار الشعب الفلسطيني ورأيه مهما كان ، بمباركتنا وتأييدنا » .

ان هذه النتيجة التي وصل اليها الملك ، والتي كان من قبل يرفضها ، بحجة وحدة الضفتين الشرقية والغربية تحت العرش الهاشمي ، هي حصيلة الخيار المصيري الذي واجهه النظام الاردني بعد تطورات القضية الفلسطينية عقب هزيمة ٥ حزيران : اما سقوط العرش الهاشمي ، واما انحساره الى شرق الاردن ، اي بحدود الامارة القديمة لجده الامير عبد الله قبل قيام المملكة الاردنية الهاشمية بعد عام ١٩٤٨ .

وكانت الاشتباكات الدامية الاخيرة مع فرق المقاومة الفلسطينية هي نهاية هذا الخيار : فقد عجز النظام الاردني عن تصفية المقاومة سريعا بحيث يضع الوضع العربي كله امام الامر الواقع ، فيجعل منه الطرف الوحيد في مسالة « تحرير » الضفة الغربية المحتلة .. فصمود المقاومة ، ادى الى تدخل الوضع العربي في الصراع الدائر في الاردن .

وكانت حسابات الوضع العربي تهدف الى تحقيق هدفين مترابطين :

١ — الحفاظ على العرش الهاشمي والنظام الاردني .

٢ — بقاء حركة المقاومة تحت الوصاية العربية الرسمية .

كل ذلك جعل الملك حسين يقرر خياره النهائي ، فلا امل له بعد كل ما حدث أن يرجع الضفة الغربية الى حكمه . ولو بالارهاب والبطش .

وبالمقابل فان مجزرة الاردن ضد الفلسطينيين دفعت فكرة الدولة الفلسطينية الى حيز القبول في صفوف الجماهير الفلسطينية ، وخاصة في الضفة الغربية ، فاذا كانت اسرائيل ستنسحب من الاراضي المحتلة بعد التسوية السلمية ، فلن يقبل سكانها العودة الى حكم الملك حسين .

— اما اسرائيل فقد كانت منذ البداية ، اي منذ احتلال الضفة الغربية بعد ٥ حزيران ، ترتكز على ذلك مستغلة تاريخ حكم الملك حسين الارهابي ضد الفلسطينيين الى ابعد الحدود . فبعد الاحتلال بدأت اسرائيل بتطبيق سياسة مرنة (سياسة الباب المفتوح لدايان) تجاه سكان الضفة الغربية : مرونة في المعاملة ، تنتهي عند حدود علاقة السكان بالمقاومة .. حرية التنقل ، تأمين العمل داخل اسرائيل ، ابقاء العلاقات التجارية مع الضفة الشرقية .. الخ ..

في الفترة الاولى بدأ تشجيع عناصر من « الوجهاء الرجعيين » — امثال الجعبري — للدعوة الى كيان فلسطيني ذاتي داخل الاحتلال الاسرائيلي . ولكن هذه المحاولة فشلت .. ثم جاء مشروع روجرز ليعيد المحاولة بشكل جديد واعتمادا على عناصر جديدة .

— هذا ما عبرت عنه جريدة « فتح » في عدد الخميس الماضي عدد — ١١١ — ففي مقال بعنوان « مؤامرة الدولة الفلسطينية في اخطر مراحلها » كتبت ما يلي :

« جاء مشروع روجرز ليحقق الخطوات التالية :

١ — وقف اطلاق النار ، وما يعنيه هذا الوقف من ايقاف للنزيف المستمر في الكيان الصهيوني اقتصاديا وبشريا.

٢ — تصفية الثورة الفلسطينية على اساس انه لا يمكن تنفيذ هذا المشروع باستمرار تواجدها وخاصة فوق الساحة الاردنية التي تضم الغالبية العظمى من شعب فلسطين .

واذا كانت قوى السلطة العميلة في الاردن، قد حاولت تنفيذ الخطوة الثانية وفشلت في هذه المهمة .. الا ان هذا الفشل يمكن أن يتحول الى انجاز كبير في صالح المشروع الرئيسي .. الذي هو مفتاح المشكلة كلها في مخططات الامبرياليين والصهاينة .. مشروع الدولة الفلسطينية ..

وفي هذا المجال فقد تمت خطوات سريعة يمكن اجمالها فيما يلي :

أ — استغلت السلطات الصهيونية احداث المجزرة الدامية في الاردن .. وتظاهرت بأنها حزينة لما اصاب شعب فلسطين .. ووصل الامر الى حد اعلانها عن استعدادها لاستقبال جرحى المجزرة في مستشفياتها وارسال المؤن والمواد الطبية الى المنكوبين في عمان وغيرها .. كل ذلك لذر الرماد في العيون ومحاولة تخفيف مشاعر الكراهية ضدها في نفوس ابناء فلسطين .. ولتحقيق ذلك نشطت الدعاية الصهيونية تتباكى على شعب فلسطين وتتأسى على جراحه .. حتى أن ابا ايبان اعلن في الامم المتحدة ان العرب قتلوا من الفلسطينيين اضعاف ما قتلت اسرائيل خلال حربها الطويلة معهم ..

ب — اوعزت الامبريالية للسلطة العميلة في الاردن أن تتحرك أيضا لتبارك هذا المشروع .. مشروع الدولة الفلسطينية واوعزت لعملائها للدعوة لهذا المشروع .. وانطلقت عدة تصريحات من الملك حسين نفسه يتحدث فيها عن ضرورة انشاء كيان للفلسطينيين وجرى بالفعل تقديم مساعدات مالية ضخمة لاولئك الذين يحملون لواء الدعوة والعمل لاقرار هذا المشروع .

ج — سمحت السلطات الصهيونية لنشاط سياسي محموم تقوم به العناصر العميلة والمشبوهة في الضفة الغربية بل وقد سخرت اجهزتها الدعائية لخدمة هذا النشاط فقد نشرت الجيروزاليم بوست بتاريخ ٩—١٠—٧٠ أن جماعة من شباب الضفة الغربية النشيطين في الحقل السياسي أعلنت يوم ٨ — ١٠ — ١٩٧٠ عن تشكيل « تجمع قومي فلسطيني » يستهدف حماية مصالح ومطامح السكان المحليين وان هذه الحركة أعلنت أنها ستطلب من الامم المتحدة اجراء استفتاء في المناطق التي تحتلها اسرائيل بقصد افساح المجال للسكان بتقرير مستقبلهم، وان هذه الحركة ضد الزعامة التقليدية وضد الملك حسين .. وضد اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية .. أي أنها حركة مستقلة ..

د — صدرت عدة تصريحات عن شخصيات معروفة بارتباطها الكامل بالمخططات الصهيونية تدعو الى انشاء هذه الدولة ابرزها التصريح الذي تناقلته بعض وكالات الانباء عن شخصية دعت نفسها « الجنرال ابو سميح طوقان » ادعى فيه انه احد قادة مجلس الثورة الفلسطيني واعلن بعد ذلك عن استعدادات تقوم بها مجموعة من القادة الفلسطينيين لتشكيل حكومة عربية فلسطينية ثورية مؤقتة والدخول في محادثات مع اسرائيل لانهاء النزاع في الشرق الاوسط .. »

« القوة الثالثة »

ان اسرائيل تحاول أن تشجع بروز قوة ثالثة في الضفة الغربية بالاعتماد على عناصر من التجار والمدرسين والاطباء والمحامين ، اي من العناصر البورجوازية التي استفادت في معيشتها من الاحتلال والتي ستستفيد من وجود كيان فلسطيني متعايش مع اسرائيل .

واذا كانت هذه « القوة الثالثة » غير قادرة على مسك زمام المبادرة ، فانها تصلح الان ، على الاقل ، لمهمة الترويج لمشروع الدولة الفلسطينية من ناحية ، ولمهمة الضغط على حركة المقاومة من ناحية اخرى .

★★★

هذا هو الاطار السياسي الذي تحاول جميع الاطراف الدولية والعربية والاسرائيلية دفع حركة المقاومة نحوه ، وهذا هو الفخ المنصوب امامها ، بحيث تجد حركة المقاومة نفسها مدفوعة ، عمليا ، الى القبول بدولة فلسطينية ، بمنطق : ليس عندنا بديل ولا حل الا ان نجمع الفلسطينيين بدولة تحميهم من بطش وارهاب النظام الاردني وتجعلهم يقررون مصيرهم بأنفسهم . الا ان لهذا المنطق وجهه الاخر ، وهو الوجه الحقيقي :

ان قيام الدولة الفلسطينية ليس الا قرارا نهائيا بوجود اسرائيل والتعايش معها ، وهي مهما كان الشكل الذي ستخرج فيه ، حتى ولو لم تكن حركة المقاومة طرفا فعليا بالتسوية السلمية ، فهي لا بد ان تكون ، فعليا وواقعيا ، جزءا من مشروع التسوية السلمية مع اسرائيل ، .. اي انها لا بد ان تكون ، فعليا وواقعيا ، متعايشة مع دولة اسرائيل بحكم الوضع العربي الراهن وما يرتبط به من اتفاقيات دولية مضمونة من الدول الاربع الكبرى .

ان حركة المقاومة معرضة الان واكثر من اي وقت مضى ، للتصفية .. ولكن هذه المرة ستكون تصفية سياسية لا عسكرية .

وهذا يطرح ، بالحاح شديد ، مسألة الوضع الراهن لحركة المقاومة بعد معركة الاردن الاخيرة : مراجعة نقدية لمواقفها وسياستها، صيغة العلاقات بين فصائلها ، نقاش واسع وحر ومفتوح حول تجربة معركة الاردن الاخيرة ...

ان حركة المقاومة تعيش ، الان ، مرحلة مصيرية من مسيرتها ، واذا كانت احداث الاردن ، لم تولد في داخلها الدروس الصحيحة ، فانها ستقع في الفخ المنصوب امامها . ولا يمكن لهذه الدروس الصحيحة أن تستخلص الا باسلوب من العلاقات الديمقراطية داخل كل منظمة من ناحية ، وبين منظمات المقاومة من ناحية اخرى ..

ان اهمال النقاش حول تجربة معركة الاردن ، والانصراف الى المسائل العمليه المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية ، مع السلطات الاردنية ، سيجعل حركة المقاومة حبيسة الاطار السياسي الذي يكمن وراء الاتفاقية. ان مرحلة من النقاش والتقييم والنقد الذاتي لا بد ان تعم الان صفوف حركة المقاومة — وستفتح « الحرية» في اعدادها القادمة باب النقاش واسعا حول قضايا تجربة معركة الاردن ووضع حركة المقاومة الراهن — ان مرحلة من النقاش والنقد هي التي تجعل بالامكان تجنب الوقوع في فخ ما تهيؤه كل الاطراف المعنية بالتسوية لحركة المقاومة : تصفيتها سياسيا كي تتحول الى دولة فلسطينية كجزء من الوضع العربي الراهن ، لا كطليعة للنضال المستمر ضد الامبريالية والصهيونية .

● حكام تل ابيب ودويلة الضفة الغربية ●

ما زالت مؤامرة « الدولة الفلسطينية » تبرز من هنا وهناك في صيغ متباينة تباين العواصم الضالعة فيها .. فبعد أن سمعنا هيكل « يتمنى من كل قلبه » قيام دولة فلسطينية ، وبعد أن طالب الاتحاد السوفياتي بضمان « حقوق شعب فلسطين ضمن التسوية السلمية » وبعد أن قالت الولايات المتحدة — في لحظة « نباهة » — ان مشروع روجرز لم يول عناية كافية للفلسطينيين .. بعد هذا كله وصلت وجهة نظر تل ابيب..

فقد لخص مراسل « النوفيل ابسرفاتور »— وهي مجلة وثيقة الصلة ببعض الاوساط الصهيونية — مختلف الاراء المتداولة حاليا في أوساط القيادة الاسرائيلية حول هذا الشان .. فاذا بنا نعلم ان الاراء تنتظم في اتجاهات ثلاثة : ١ — اتجاه ايغال الون نائب رئيسة الحكومة وهو يدعو الى اعطاء الضفة الغربية حكما ذاتيا « حقيقيا » ، ويعلن تراجعه عن بعض نقاط مشروعه السابق (١٩٦٨) الذي كان يطلب الابقاء على « حزام » اسرائيلي بمحاذاة نهر الاردن .. وذلك لان هذا المشروع هو من « الدقة » بحيث لا يدع مجالا للمساومة ..

٢ — اتجاه موشى كول ، وزير السياحة، وهو اكثر « تعجلا » من الاول اذ يدعو الى مبادرة ناشطة تقوم بها اسرائيل لخلق تمثيل سياسي لفلسطينيي الضفة الغربية .. بحيث يتولى « القادة » الفلسطينيون الجدد مفاوضة اسرائيل .

٢ — اتجاه موشى دايان ، وزير الدفاع ،وهو لا يريد أن « يمنح » الفلسطينيون « منحا » تمثيلهم السياسي .. وذلك لان مثل هذا الحل سيكون في رأيه مصطنعا . لذا فانه يقترح الانتظار الى أن تتمكن « العناصر الجديدة » في الضفة الغربية من الانتصار على « الوجهاء القدامى » .. فهذه « العناصر » في رأي دايان ، رغم انها تكن « عداء فعليا » لاسرائيل ، هي اصدق تمثيلا لسكان الضفة الغربية من الوجهاء . وهي لن تجد في النهاية حلا سوى الرضوخ .. لذا ينبغي «انتظارها» وعدم التدخل لتشجيعها اذ ان مثل هذا التدخل من شأنه أن يسيء اليها أمام السكان . هذا لا يعني أن الحكام الصهاينة لا يدركون المصاعب التي تعترض اصطناع دويلة الضفة الغربية .. وهم يبصرون مباشرة عقبة ضخمة في وجه المشروع اسمها مؤلف — حسب تعبير المراسل — من كلمة واحدة : « القدس » .

فأين هو موقف المقاومة الفلسطينية مما يدبر هنا وهناك ؟



الحل السياسي
امام القيادة المصريّـة الجديدة

عكس اختيار الدكتور محمود فوزي رئيسا للوزارة المصرية والابقاء على الوزراء السابقين في مناصبهم ، تأكيدا واضحا من القيادة الجديدة في مصر على الاستمرار في التحركات السياسية باتجاهاتها السابقة لوفاة عبد الناصر لايجاد حل سياسي لما يدعى «بأزمة الشرق الاوسط».

فشعار « الاستمرار على طريق عبد الناصر» كان أول ما التزمت به القيادة الجديدة تجاه نفسها (النظام المصري) وتجاه الجماهير المصرية والعربية ، واصرت على توكيده (خطاب انور السادات امام مجلس الامة بعد اختياره رئيسا للجمهورية حيث ترددت في هذا الخطاب عبارة « طريق عبد الناصر » مرات عديدة بشكل ملفت للنظر – كما حمل السادات الى المجلس بيان ٣٠ اذار معتبرا اياه برنامج عمله ...) ثم تأتي تسمية فوزي كرئيس للوزارة دون غيره (الشافعي – صبري – جمعة ...) كتأكيد ، على عكس ما يرى البعض ، لهذا الشعار وبخاصة فيما يتعلق بالجانب الاساسي من السياسة المصرية الحالية اي التحركات السياسية الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الامن . فالاهم مما تحدثت عنه الصحافة المصرية من تمتع رئيس الوزارة الجديد بصفات الدبلوماسي التقليدي المعتق ذي الصداقات العالمية ... (عمل في السلك الدبلوماسي مدة طويلة من الزمن قبل ثورة ١٩٥٢ وعمل بعدها على التوالي : سفيرا لمصر في لندن (١٩٥٢) ووزيرا للخارجية (١٩٥٢ – ١٩٦٤) واخيرا مساعدا للرئيس الراحل في الشؤون الخارجية منذ عام ١٩٦٧) فان الرجل بالاضافة الى ما يمثله من استمرار بسبب اشرافه السابق على السياسة المصرية الخارجية فهو معروف بوصفه الشخصية التي حافظت على « الخيط الرفيع » (!) في العلاقات مصر والولايات المتحدة في أدق الظروف التي مرت بها هذه العلاقات (مقابلته لنيكسون برغم تدهور العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بعد حزيران ١٩٦٧ ..)(١).

من هنا كان اختيار فوزي بمثابة تحصيل حاصل للاعتبارات التي املت ضرورة امتداد الوضع المصري الراهن للواقع الذي كان سائدا في ظل عبد الناصر . هذه الاعتبارات التي تفرض في جانبها المتعلق بالصراع العربي – الاسرائيلي :

– الالتزام والتحرك على اساس قرار مجلس الامن .

– القبول بالمقترحات الاميركية وما يترتب عليها : وقف اطلاق النار على قناة السويس – الدخول في محادثات سلام مع اسرائيل ..

لقد واجهت هذه السياسة عراقيل وعقبات فعلية قبل وفاة الرئيس الراحل كان باستطاعته أن يحصر نتائجها الداخلية على الاقل في اضيق نطاق : بقاء اسرائيل في موقع المتفوق عسكريا بفضل الدعم الاميركي – الطابع الدفاعي للمساعدات العسكرية السوفياتية لمصر – الاتهامات الاميركية – الاسرائيلية لمصر بخرق وقف اطلاق النار (تحريك الصواريخ) وتعثر مفاوضات السلام العربية – الاسرائيلية باشراف يارينغ – الذيول التي ترتبت على القبول المصري بالمقترحات الاميركية على الصعيد الشعبي الداخلي والعربي وبخاصة بعد مجزرة الاردن – خطورة الوضع على معنويات الجيش المصري من جراء القبول بوقف اطلاق النار مدة ثلاثة اشهر بناء على المقترحات الاميركية ..

مشكلات جديدة

وما أن استطاعت القيادة الجديدة في مصر ان تعيد الى السياسة المصرية مسارها السابق بعد معالجة النتائج المباشرة لوفاة عبد الناصر على الصعيد الشعبي ، واتمام توزيع المسؤوليات السياسية الاساسية حتى واجهت مباشرة جملة مشكلات مستجدة على المشكلات القائمة اساسا وضعتها امام عقبات وعراقيل جديدة :

– التصلب الاسرائيلي بعد الانسحاب من محادثات يارينغ للسلام باشتراط سحب الصواريخ المصرية على قناة السويس الى مواقعها كأساس للعودة الى المحادثات .

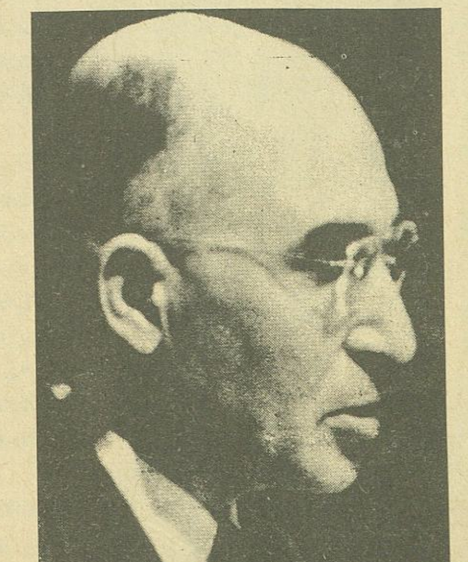
– اقتراب موعد انتهاء مدة وقف اطلاق النار (٥–١١–١٩٧٠) ، وطرح مسألة تمديده ٩٠ يوما جديدة وما قد يجره هذا التمديد من ذيول على الصعيدين الشعبي والعسكري .

– تزايد الدعم الاميركي لاسرائيل (انباء عن صفقة طائرات سرية للولايات المتحدة واسرائيل يتم تنفيذها فعلا ...) .

– انسحاب الولايات المتحدة من المحادثات الرباعية على مستوى السفراء .

– غياب الزعامة المصرية القادرة على كسب ثقة وتأييد شعبيين للتحركات السياسية.

فاذا كان مضمون الشعار الذي رفعته القيادة المصرية الجديدة بالاستمرار في السياسة التي خطها وقادها عبد الناصر، يتعلق بمسألتين اساسيتين :



رئيس الوزارة المصرية محمود فوزي

– استمرار التحالف مع الاتحاد السوفياتي.

– واستمرار التحرك السياسي على أساس القبول بقرار مجلس الامن والمقترحات الاميركية وما يترتب عليها ...

فمن الواضح ان « التعقيدات » المستجدة التي بدأت تواجهها القيادة الجديدة تتعلق بالمسألة الثانية . ذلك أن مسألة التحالف مع الاتحاد السوفياتي ، في الظروف الراهنة ، لا يمكن ، من باب اولى ، لاهل النظام المصري أن يظهروا اختلافا جديا حولها .. وهو تحالف يلقى ضرورات استمراره بحكم المواقع المتينة على الاقل التي يحتلها الاتحاد السوفياتي في السياسة العسكرية والاقتصادية المصرية .

من هنا كانت مسألة الاستمرار بالتحرك السياسي على أساس القبول بقرار مجلس الامن والمقترحات الاميركية هي محور «الاستمرار» المنشود .. ليس فقط في الطريقة التي ينبغي أن تواجه بها تعثرات المساعي السياسية انما ايضا ، وهذا هو الاهم ، في ضمان التوازن بين متطلبات هذه السياسة وبين المتطلبات الشعبية في التحرير والنصر .

فلا شك أن قيادة عبد الناصر كانت قادرة على تأمين توازن مقبول ، من جهة مصالح النظام المصري ، بين سياسة تدور ضمن حدود المقترحات المطروحة ، عاكسة بذلك حدود قدرات وامكانات النظام على التصدي لحرب شاملة ضد اسرائيل وبين المتطلبات الجماهيرية في تحرير الارض وتحقيق النصر . والحديث عن « الوسائل » التي استخدمت لتأمين هذا التوازن مسألة لها مجالها الخاص. ولكن يمكن التأكيد ان القيادة الجديدة لن يكون بمقدورها ان تستعيد استخدامها بنفس الفعالية .

الاتجاهات الحالية لتأمين التوازن

فما هي اذن اتجاهات القيادة المصرية الحالية في تأمين التوازن بين متطلبات «الحل السياسي » والمتطلبات الوطنية للجماهير الشعبية المصرية ؟

ثمة اتجاهان وضحا الان يتسمان بالتناقض تبعا للجهة المعنية بالتوجه :

– التوجه نحو الداخل بسياسة تبدو اكثر « تشددا » من ذي قبل في تأكيدها على حتمية التحرير والنصر بالامكانات الذاتية وعلى رفض كافة الضغوط الخارجية المتأتية من التحالف الاميركي – الاسرائيلي المطالب بصورة خاصة بسحب الصواريخ المصرية من قناة السويس كشرط للعودة الى محادثات السلاح :





انور السادات أثناء اقتراعه على رئيس الجمهورية العربية الجديد ..

طرح مسألة جدية الاتصالات السياسية وفعاليتها كشرط لمد وقف اطلاق النار (ينتهي في ٥–١١–١٩٧٠) – التشديد انه بالنسبة للعسكريين ليس هناك وقف ثان لاطلاق النار – رفض سحب ولو صاروخ واحد الى الوراء – التأكيد على استمرار المعركة والاستعداد لها حتى ولو مدت فترة وقف اطلاق النار مرة اخرى (تصريحات السادات وخطابه بقادة اسلحة الجيش وكبار الضباط – الاهرام ٢٠–١٠–١٩٧٠).

– الاستمرار في التوجه نحو الخارج بسياسة « قلوبنا مفتوحة وعقولنا مفتوحة » (خطاب السادات السالف) وخاصة فيما يتعلق بالتأكيد المعهود على دور الولايات المتحدة « كمفتاح » لحل ازمة الشرق الاوسط، واعتبار ان مهمة يارينغ كان يمكن أن تنجح خلال ٢٤ ساعة في ايجاد حل لكل أزمة الشرق الاوسط « لو لم تكن الولايات المتحدة وراء حملة اسرائيل التوسعية » ! (المقابلة التي أجراها سيروس سالزبرغر مع السادات ونشرتها صحيفة « نيويورك تايمس » الاميركية) .

(وكان طبيعيا ان توازي هذه السياسة « تلميحات » اهرامية لا بد منها من قيام الولايات المتحدة باعادة « بحث الموقف في الشرق الاوسط في ظل الظروف القائمة » ! موهمة أن ثمة « تغيير محتمل » في السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط ! « ومما يثير الرثاء او الضحك ، في قلب معلق « الاهرام » علي حمدي الجمال ، ليس موقف اسرائيل انما هو في الواقع موقف اميركا ... » – الاهرام ٢١ – ١٠ – ١٩٧٠) .

★★★

هكذا فاذا كان منطق «الاستمرار» ما زال ساريا على مساعي القيادة المصرية الجديدة في سبيل الحل السياسي ، فان هذا المنطق لن يجد له سبيلا هينا في مواجهة هذه القيادة للامال الوطنية للجماهير الشعبية المصرية من اجل كسب تأييدها لهذا الحل ، وهذا ما يفسر بالتحديد طابع « التشدد » واستبعاد التنازلات ازاء مخاطبتها .

فالجماهير الشعبية التي خرجت بعد يوم واحد من تشييع جثمان الرئيس الراحل تتظاهر مطالبة بتحرير الارض بدأت تشكل ضاغطا فعليا واكثر فعالية من ذي قبل على النظام المصري ، ولن يكون لهذا الاخير بعد الان ان يواجهها باللامبالاة المعهودة.

١ – تعلق الاهرام : « ويكتسب هذا الاختيار اهمية خاصة في الوضع الراهن بالذات ..» (الاهرام ٢١–١٠–١٩٧٠) . والواقع أن ثمة ميزة اخرى اساسية للرجل لها اهميتها في الظروف الحالية للنظام المصري وهي استقلاله عن مواقع القوى داخل النظام والحياد بينها .

فصول تمثيلية حكومة الشباب تستمر في مسرح النجمة!
النظام المهترئ ينشر فضائحه!

.. وكان ايضا ينقص هذا النظام المهترئ ان تنقل وقائع جلسات مناقشة البيان الوزاري لـ « حكومة الشباب » بواسطة الاذاعة والتلفزيون لكي تعمم «فضائله» على نطاق أوسع ويكشف المزيد من « مزاياه » .. فالذي أرادوا تصويره على انه « دليل » على الديمقراطية و « تجديد » لمظاهر الحكم انما جاء تكملة لمسيرة النظام المحتومة نحو مزيد من الازمات والمآزق المتلاحقة .



مسرح النجمة في المعرض يلعب أمام الجمهور أحدث تمثيلياته ..

فلا « حكومة الشباب » الانتهازي والوصولي غيرت شيئا من شكل النظام القبيح ، ولا أساليب الديمقراطية المزيفة خدعت الجماهير المناضلة من أجل التغيير الجذري ، ولا الشعارات والوعود الكاذبة وجدت من يصدقها بين القوى الثورية . وكل ما حدث أن الغسيل القذر لاهل النظام ، الذين تتصارع فصائلهم صراع الذئاب على الفريسة ، لم يعد فقط منشورا على « سطوح » الاندية والصالونات بل أصبح مشهودا على شاشات التلفزيون وموجات الاثير .. وهذه النتيجة ، هي بحد ذاتها ، انجاز كبير – سيكون وحيدا – حققته « حكومة الشباب » ومن اتى بها دون قصد بالطبع في الوقت الذي ارادت فيه خداع الجماهير وتضليلها بادعائها العمل من اجل التجديد والقيام بـ « الثورة » من فوق .

حوالي ٥٠ نائبا من « ممثلي الشعب » تعاقبوا على الكلام خلال ٦ جلسات مطولة عقدت في « مسرح النجمة » الذي يسمونه البرلمان جالوا فيه وصالوا وأطالوا ، وكل واحد منهم يحرص على ان تبقى صورته البهية مرئية على شاشة التلفزيون أطول وقت ممكن .. واذا كان « نواب الشعب » قد حرموا هذه النعمة الذهبية خلال العهد السابق حيث كانت الاجهزة المعروفة مهيمنة على كل شيء ، فلا بد اذن من الاستعداد للتمثيل مستعينين بكل ما يتصف به اهل النظام من ميزات النفاق والدجل .

وسواء الذين ايدوا « حكومة الشباب » ومنحوها الثقة ، ام الذين عارضوها ، قد حرصوا على التوجه الى المشاهدين والمستمعين بثياب غير ثيابهم الاصلية .. انهم جميعا من دعاة التجديد والاصلاح والديمقراطية والحرية والمدافعين عن مصالح الشعب ..

ولكن اقنعة التمثيل عجزت عن اخفاء الوجوه الحقيقية وطبيعتها المنافقة . وحتى الذين شنوا حملات شكلية على النظام وطالبوا بالتغيير انما صدروا في ذلك من مواقع الحرص على مصالح النظام نفسه .

ولم يكن بدون مغزى ان صحيفة الحزب الشيوعي تبنت انتقادات السيد كمال جنبلاط وبعض النواب الاخرين للنظام واعتبرتها معبرة عن وجهة نظرها ، الامر الذي يوضح، اكثر فاكثر ، المواقع الاصلاحية التي انحدرت اليها قيادة هذا الحزب الذي كان يفترض فيه ان يمثل المصالح الطبقية الحقيقية للعمال والفلاحين وكل الجماهير الشعبية الكادحة .

على أن من أهم ما كشفت عنه مناقشة البيان الوزاري هو بروز حدة الصراع فيما بين فصائل النظام التي انفرطت تحالفاتها السياسية اثر انتخاب رئيس الجمهورية ، وصار محتما عليها أن تقيم توازنات جديدة على ضوء التبديلات التي جرت على مسرح القوى الحاكمة .

فقوى التحالف السياسي الجديد المتمثل بالاقطاع السياسي والطائفي الذي أوصل السيد سليمان فرنجية الى رئاسة الجمهورية ابدى منذ اللحظة الاولى حرصه على الاستئثار في منافع الحكم التي كانت تستأثر بها قوى النهج الشهابي ومن التف حولها . ومن المعلوم ان خلاف فرقاء هذا التحالف على اقتسام « الجبنة » وتوزيع النفوذ قد حمل العهد على تشكيل « حكومة الشباب » بحيث يتيح له ذلك الوقت الكافي – قد لا يتجاوز ذلك بضعة اشهر – لاقامة التوازن السياسي الجديد الذي يستند اليه الحكم ، وعندئذ يرسل « الشباب » الى منازلهم مشكورين وقد أصبحوا « أصحاب معال سابقين » ..

ولم يكن انتخاب السيد كامل الاسعد لرئاسة مجلس النواب وما رافق ذلك من مناورات ومقالب فيما بين قوى التحالف السياسي الجديد وبقايا التحالف الشهابي ، سوى خطوة اخرى اساسية من أجل تركيز دعائم العهد الجديد على اسس أكثر رسوخا .

وقد برزت هذه المنطلقات الاساسية التي تحكم العلاقات فيما بين التحالفات السياسية القائمة داخل قوى النظام من خلال مناقشات اعضاء الكتل النيابية للبيان الوزاري . وكان واضحا ان بقايا التكتل الشهابي حرصت على اذكاء التناقضات داخل قوى التكتل الذي خاض المعركة الى جانب السيد سليمان فرنجية بغية عرقلة جهوده الرامية الى الاتفاق على توزيع النفوذ والمنافع فيما بين اطرافه . وفي هذا الصدد يمكن اعتبار الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة السابق السيد رشيد كرامي نموذجا لخطب عدد من النواب الشهابيين .

قد برزت في خطاب كرامي وردود فعل سلام عليه – بالاضافة الى عوامل التناقض بين « اكلة الجبنة » السابقين واللاحقين – « عداوة الكار » الحادة بين ملتزم تشكيل الحكومات الرئيسي خلال السنوات السابقة، والذي يأمل ان يحتكر التزام تشكيل الحكومات طوال عهد الرئيس الجديد .

ووصل الصراع فيما بين توازنات القوى السياسية الحاكمة، السابقة والجديدة ، الى حد موافقة بقايا تكتل النواب الشهابيين، وعلى رأسهم كرامي وصبري حماده ، على التعهد لكميل شمعون بانتخاب عضو حزبه النائب محمود عمار لرئاسة المجلس – وقد تعاقبت زيارات حماده ونواب شهابيين اخرين الى منزل شمعون لهذا الغرض – وذلك بأمل منع فوز كامل الاسعد برئاسة المجلس ، وبالتالي اثارة الانقسام داخل القوى التي جاءت برئيس الجمهورية الجديد . ولكن تبين فيما بعد ان ترشيح شمعون لمحمود عمار لم يكن سوى مناورة جازت على الشهابيين . فبعد ما اعلن صبري حماده انسحابه لمصلحة عمار اعلن هذا الاخير انسحابه لمصلحة كامل الاسعد الذي فاز باكثرية الاصوات وبدون وجود أي منافس .

وثمة امر اخر استرعى الاهتمام خلال جلسات مجلس النواب المتلفزة ، وهو انتقال الفرقاء الى مرحلة تبادل الاتهامات بارتكاب الفضائح المالية الضخمة . وقد تميزت جلسة قبل ظهر الخميس الماضي باثارة موضوع اربع فضائح مالية ضخمة وقعت خلال الحكومات الماضية . وكانت روائح هذه الفضائح قد زكمت الانوف بحيث تحول قسم من الجلسة عن مناقشة البيان الوزاري الى الحديث عن هذه الفضائح ، التي تتعلق بالاتفاق المعقود مع الشركات الفرنسية لتوسيع مطار بيروت ، ومشروعي الكابل البحري بين بيروت ومارسيليا ومحطة العربانية للمواصلات اللاسلكية بواسطة الاقمار الاصطناعية ، ومشروع استرداد امتياز شركة « راديو اوريان » لقاء تعويض ضخم على الرغم من أن هذا الامتياز ينتهي حكما في عام ١٩٧٢ . وقد اشترك في اثارة الاتهامات والرد عليها الوزراء السابقون : بيار الجميل ، رينيه معوض ، ميشال المر، رشيد كرامي وغيرهم . وبرز من خلال اثارة هذه الفضائح ان الخسارة الناجمة عنها تبلغ عشرات الملايين من الليرات .

وخلال هذه الاجواء العابقة بروائح الفضائح والمشحونة بالصراع على الجبنة فيما بين فصائل النظام الفاسد التي سادت جلسات مناقشة البيان الوزاري حافظ « الوزراء الشباب » – الذين قال كمال جنبلاط ان بينهم اثنين من « الماركسيين » واثنين من « العقائديين » – على انضباطية حضور الجلسات كأحسن ما يكون « التلاميذ المجتهدون » التواقون الى استظهار دروس « قهرماني » النظام من « حلف » و « نهج » ومن كل شكل ولون .

واذا كان علق بذهن بعض السذج اي وهم حول ما قيل من ان هؤلاء الوزراء مدعوون للقيام – «ثورة من فوق» وضع «ايديولوجيتها» رئيسهم « الثوري » ، فان البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة الى المجلس يأتي بالبرهان القاطع على ان هؤلاء الوزراء ، على الرغم من الاختلاف النسبي في تكوينهم ومزايا كل منهم ، انما هم تلاميذ في الصف الاول من مدرسة النظام الكلاسيكية وجميع خريجيها هم بالطبع على صورته ومثاله .

وحتى رشيد كرامي – وهو من أقطاب النظام – سخر في جلسة الخميس من قول سلام بأن حكومته ستقوم بثورة من « فوق » وذكره بانه ، وهو ابن النظام البار الذي ينعم بخيراته منذ عام ١٩٤٣ ، لا يستطيع ان يقوم بثورة لا من « فوق » ولا من « تحت »، بل ان مهمة هذه الحكومة هي الدفاع عن النظام وتوطيده .. وهذا ما اكده بصراحة البيان الوزاري الذي لم يعلق به شيء من « ماركسية » الوزيرين « الماركسيين » أو « عقائدية » الوزيرين « العقائديين » .

لقد نجحت تمثيلية « حكومة الشباب » في ان تجذب الى مشاهدة فصولها على « مسرح النجمة » ، حيث أفاض نواب النظام سواء في مدحها او هجومها ، اكبر عدد من المشاهدين . ولكن اعضاءها فقدوا احترام القوى المناضلة من اجل التغيير الجذري للمجتمع الطبقي ، هذه القوى التي تنظر اليهم بوصفهم مجموعة انتهازيين ووصوليين وضعوا كل جهودهم في خدمة النظام المتهافت العاجز الذي تنهال عليه ضربات القوى الثورية الصاعدة في المجتمع .

بقلم
حسن فخر

ملاحظات حول الوضع المصرفي

اذا كان قد أمكن لعشرة مصارف في لبنان ، ان تتضافر جهودها ، وتأخذ على عاتقها ، تصفية مصرف سوجكس — لبنان ، في مطلع ايلول من عام ١٩٦٥ ، عندما كان هذا المصرف مهددا بالتوقف عن الدفع ، ومعرضا ، بالتالي ، لاعلان الافلاس . اذا كان مثل هذا الحل قد اعتمد مع سوجكس — لبنان ، فأنه لم يكن من الممكن تكرار اعتماده مع بنك انترا ، في منتصف تشرين الاول من عام ١٩٦٦ . ذلك ان المسألة مع انترا تتعدى قدرات النظام المصرفي اللبناني كله ، على ان يمرر الازمة بهدوء ، كما حصل منذ عام مضى ، باعتبار ان وضع الانقباض الاقتصادي ، والضائقة المالية كانا يضغطان على مجمل الوضع الاقتصادي والمالي مما تعذر معه امكان التحرك بغية الانقاذ .

ولم يكن أمام المستفيدين من مجمل النشاط الاقتصادي في البلد ، من هيئات حكومية ومالية ، ازاء خطورة الوضع ، الا ان يسارعوا في العمل على اطفاء الحريق ، في محاولة لمنع النار التي تعس من ان تاتي على مراكز الاستغلال بكاملها . وهكذا بادرت الحكومة الى الاعلان عن عطلة مصرفية لمدة ثلاثة ايام (من ١٧ تشرين اول ١٩٦٦ لغاية ٢٠ منه) ، لالتقاط الانفاس ، وتخفيفا لضغط السحوبات التي تعرضت له صناديق المصارف . ومن جهته ، فقد بادر مصرف لبنان الى زيادة حجم السيولة الموضوعة بتصرف المصارف بحيث بلغ ٨٠٠ مليون ليرة . ورغم انه ، من ناحية اخرى ، رفع معدل اعادة الحسم من ٣٠٪ الى ٧٠٪ ، في محاولة منه للحد من التجاوز في طلب التسليف الاستثنائي ، الا انه ، مع ذلك ، فقد ارتفع دين المصارف تجاهه من ١٧ مليون ليرة في نهاية ايلول عام ١٩٦٦ الى ١٤٧ مليون ليرة في نهاية تشرين الاول من العام نفسه . اي ان المصارف قد سحبت ، في شهر واحد ، مبلغ ١٣٠ مليون ليرة .

الا ان كل محاولات الدعم المالي المبذولة ، لم تكن بقادرة على ان تمنع ما يعادل ١٠٪ من مجموع المصارف العاملة في لبنان من ان يتداعى ، وينهار الواحد منها تلو الاخر ، ليقع في قبضة « قسم ادارة المصارف » في مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري (١) (الشيخ بطرس الخوري شريك الدولة في المصرف المذكور) .

وهكذا نرى ان انغلاق ابواب انترا كان بداية انفتاح الطريق أمام القطاع المصرفي الى وضع جديد ، زادت من تعقيده حرب حزيران ١٩٦٧ ، مع ما استتبعته من اضطراب سياسي تعرضت له المنطقة العربية كلها ، مبني على « مخاطر » تحويلها الى ساحة للنضال الشعبي المعادي للمصالح الرأسمالية العالمية فيها ، وذلك بدءا من بوادر الالتفاف الجماهيري حول المقاومة الفلسطينية .

ونحاول ، فيما يلي ، عرض بعض ملامح الوضع الحالي للجهاز المصرفي ، معتمدين ، اساسا ، على عدد خاص كانت مجلة « المصارف » قد أصدرته في اب من العام الحالي ، عرضت فيه بعض الارقام المتوفرة عن المصارف العاملة في لبنان لجهة حجم التسليفات ، والودائع ، والارباح ، وخلافه ...

١ — حجم التسليف المصرفي

كان حجم التسليف المصرفي قد بلغ ، قبل أزمة انترا ، في أيلول عام ١٩٦٦ ٣٧٧٨ مليون ليرة ، بنتيجة الازمة المصرفية تراجع حجم التسليف ، في مدى ثلاثة أشهر ، مبلغ ٥٨٢ مليون ليرة ، بحيث أصبح في كانون الاول عام ١٩٦٦ ، ٣١٩٦ مليون ليرة وبنتيجة حرب حزيران عام ١٩٦٧ ، تراجع التسليف ، مرة اخرى ، الى ادنى مستوياته في السنوات الاخيرة ، حيث بلغ ٢٨٠٧ مليون ليرة ، في نهاية عام ٦٧ ، اي بتراجع اضافي مقداره ٣٥٧ مليون ليرة . ومما شدد من عوامل الضغط على حجم التسليف — وكذلك حجم الودائع — هو الارتفاع الذي طرأ على سعر الفائدة في البلدان الغربية والولايات المتحدة . الامر الذي دفع بالرساميل المتواجدة في صناديق المصارف العاملة في لبنان ، ان تتحرك صوب مناطق الجذب ، مناطق الربح الاوفر .

الشيخ بطرس الخوري

١ — قسم ادارة المصارف ، انشيء بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٨ تاريخ ٣—٧—٦٧ . مهمته تطبيق الاحكام المتعلقة بوضع اليد على المصارف الذي تقرره الهيئة المصرفية العليا المنصوص عليها في القانون رقم ٦٧/٢٨ تاريخ ٩—٥—٦٧ . وتم تعيين هيئة ادارة القسم المذكور بموجب المرسوم رقم ٨٣٩٣ تاريخ ١١—١٠—٦٧ وتتألف من : الشيخ بطرس الخوري ، مصطفى النصولي ، مدير عام وزارة التصميم العام ، ميشال شار ، امين عام جمعية المصارف .

٢ — مطارح التسليف

ما يزال القطاع التجاري هو الذي يستأثر بالحصة الاوفى من حجم التسليفات المتوفرة . اذ ينال ٥٤٪ من مجموع التسليفات . بينما لا ينال قطاعي الزراعة والصناعة ، مجتمعين ، اكثر من ٢٠٪ من تلك التسليفات (٤٪ للقطاع الزراعي ، ١٦٪ للقطاع الصناعي) . ومثل هذا التوزيع غير المتكافيء في التسليف يمكن فهمه ، اذا عرفنا ان نسبة الودائع لاجل الى الودائع الجارية ، اي القابلة للسحب لدى الطلب ، لا تتجاوز ١٧٪ (كانت ٧٫٥٪ عام ١٩٥٤ ، ١٠٪ عام ١٩٥٩) مما لا يفسح لمجال امام الجهاز المصرفي بتجاوز الحد الذي تفرضه عليه طبيعة الودائع في مسالة توزيعها على القطاعات الاقتصادية . فضلا عن ان التسليف التجاري ، اكثر ربحا ، واقل تعرضا للمخاطر ، كما هو معروف .

٣ — التسليف المحلي والتوظيف في الخارج

بالرغم من الضائقة التي يعاني منها قطاعا الزراعة والصناعة ، لجهة تمويل المشاريع فيهما ، اذ لا ينالهما من التسليفات اكثر من خمسها ، فانه من مراجعة تقارير المصرف المركزي السنوية يتبين ان الودائع اللبنانية في الخارج تقدر عام ١٩٦٥ ، بمبلغ ١٨٤٨ مليون ليرة ، أي بما يزيد عن الودائع الاجنبية في لبنان بمبلغ ٦٩٢ مليون ليرة (٢) ، فاذا اضفنا الى هذا الفرق مبلغ ٧١٤ مليون ليرة ، وهي التوظيفات اللبنانية في الخارج ، نحصل على مبلغ ١٤٠٦ مليون ليرة ، اي ما يعادل ٤٦٪ من مجموع الدائع .

واذا عرفنا ان المصارف الاجنبية تلعب دور الوسيط بين المدخرين والمودعين المحليين (وفي المنطقة العربية) وبين المستثمرين في الخارج ، يتبين ان المهمة الفعلية لتلك المصارف هي جمع الادخارات والودائع من المنطقة كلها ، وتوريدها الى الخارج لتلبية احتياجات الانتاج والاستثمار والتمويل هناك ، دون أي مراعاة لاحتياجات الاقتصاد الوطني المحلي . وهذا ما يفسر توجهها الاساسي هنا الى نوع من التسليف وهو تمويل التجارة الخارجية لتشجيع الاستيراد والاستهلاك وتصريف منتجات الدول الاجنبية عن طريق ما يسمى بالاعتمادات المستندية (٣) ، بشكل خاص .

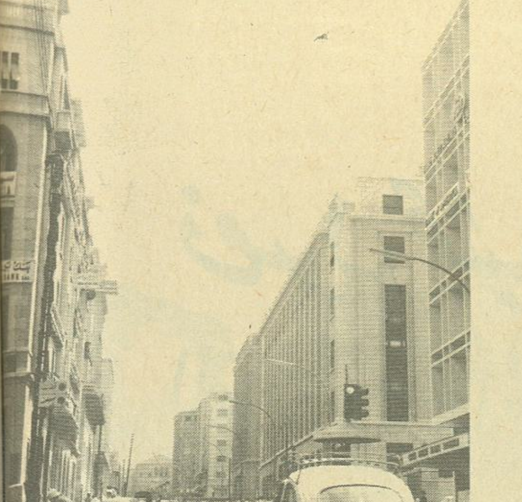
٤ — حجم الودائع وتركزها

اشرنا فيما سبق ، الى الحجم الذي وصلت اليه الودائع عام ١٩٦٩ ، والى توزعها بين المصارف الاجنبية والمصارف المحلية والمختلطة بنسبة ٥٤٪ للاولى و ٤٦٪ للاخرى . ويتبين من الاحصاءات المنشورة ان ٦٢٪ من الودائع تتجمع في احد عشر مصرفا ، منها سبعة مصارف اجنبية ، وثلاثة مختلطة ، وواحد فقط من المصارف المحلية .

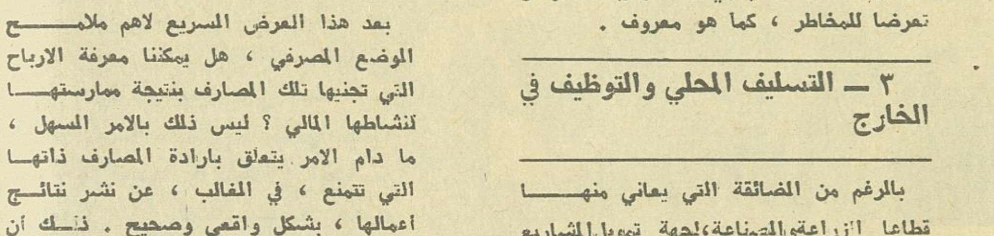
وهكذا يتبين مدى حجم السيطرة الاجنبية على الجهاز المصرفي في هذا البلد .

٢ — تقرير مصرف لبنان عام ١٩٦٥ .

٣ — يلعب الاعتماد المستندي دورا هاما في التجارة الخارجية . فهو يسهل على المستوردين دفع المبالغ المترتبة عليهم للمصدرين . وتشكل المستندات التي تمثل البضاعة ضمانة الاعتماد وهي تسلم الى المصرف فاتح الاعتماد ، على سبيل الرهن الى أن ينفذ المشتري (المستورد) التزاماته نحو البائع (المصدر) . وتشتمل هذه المستندات عادة على وثيقة الشحن وبوليصة التأمين وفاتورة البضاعة ، وشهادة المصدر واجازة التصدير ، عند الاقتضاء .



شارع المصارف في بيروت



٥ — الارباح

بعد هذا العرض السريع لاهم ملامح الوضع المصرفي ، هل يمكننا معرفة الارباح التي تجنيها تلك المصارف بنتيجة ممارستها لنشاطها المالي ؟ ليس ذلك بالامر السهل ، ما دام الامر يتعلق بارادة المصارف ذاتها التي تتمنع ، في الغالب ، عن نشر نتائج أعمالها ، بشكل واقعي وصحيح . ذلك أن نشر حساب الارباح والخسائر يمكن الدوائر المالية ، مبدئيا ، من فرض ضريبة الدخل على تلك الارباح . ومما يساعد المصارف على اتخاذ مثل هذا الموقف هو قانون سرية المصارف الصادر بتاريخ ٣—٩—١٩٥٦ (الذي ربما اتيح لنا فرصة تعريف قراء « الحرية » بأحكامه) . وهكذا نجد ان بنك أوف اميركا ينشر ميزانياته الخاسرة عامي ١٩٦٧ ، و ١٩٦٨ (يبلغ خسارته خلال هذين العامين ١٣١٥٤٤٠ ل.ل) . اذا صدقنا الميزانيات المنشورة يتبين أن بنك اوف اميركا شركة مصرفية ، جاءت لتعمل في خدمة لبنان ولا يهمها اذا دفعت من جيبها .

وعلى اي حال فان المصارف التي تعترف بشيء من ارباحها فانها ، غالبا ، ما تتمنع عن دفع الضريبة المترتبة عليها ، حتى ولو كانت تلك المصارف بتملك المنادين بالديمقراطية ، والحريصين على تطبيقها في هذا البلد (بنك بيروت الرياض) .

٦ — النتائج

يمكننا تلخيص بعض النتائج التي يمكن التوصل اليها مما سبق عرضه :

— القطاع المصرفي في لبنان جهاز يتولى جمع الادخارات المحلية والعربية وتوريدها الى الخارج تلبية لاحتياجات المنتجين والمستثمرين هناك . وما يقوم به هذا الجهاز من تقديم تسهيلات التسليف والاعتمادات والقروض مرتهن بتشجيع الاستيراد والاستهلاك خدمة للمنتجين الاجانب .

— ارتباط الجهاز المصرفي في لبنان بمصادر تمويل وتوظيف خارجية يعرضه لانكشاف مزدوج يجعله يتحمل نتائج ومفاعيل الازمات والهزات المالية الخارجية .

— القطاع المصرفي في لبنان جهاز تسيطر عليه المصارف الاجنبية من حيث حجم التسليف والودائع ومجمل النشاط المالي في البلد .

— القطاع المصرفي في لبنان جهاز بالغ الحساسية تحرص كل الهيئات الحاكمة في البلد من حكومية ومالية ، تقديم كل التسهيلات الممكنة له (مجموعة التشريعات التي صدرت عام ٦٧ بغية الحفاظ على القطاع المصرفي) .

— القطاع المصرفي في لبنان جهاز يمتص مجمل الارباح المتاتية من النشاط الاقتصادي عامة ، ومع ذلك فانه شبه معفى من ضريبة الدخل .

التعليم

المعلمون الرسميون المجازون ومفارقات منطق وزارة التربية الوطنية

كثر اللغط في الاونة الاخيرة حول الاوضاع التربوية بشكل عام ، وعلت اصوات متعددة تصف الفوضى التي تتخبط بها مدارسنا ، وسوء الحالة التي انتهى اليها واقع العلم والتعليم في لبنان ، من عدم توفر أماكن كافية تستوعب الطلاب في مختلف مراحل التحصيل العلمي الى انتشار دكاكين العلم الواسع .

لقد أعاد البعض ، هذا الواقع ، الى نمو السكان ، وتزايدهم ، كما فسره اخرون « بالامكانات المتوفرة » التي لا تسمح بمعالجة القضية باكثر مما يظهر . لكن الحقيقة هي أن ما نلاحظه من تردي في الاوضاع التعليمية عامة يعود الى تخبط السياسة التربوية ، والى الفوضى التي سيطرت على مرافقه التعليمية ، كما يعود ، الى جانب ذلك الى الاتكالية والتلقائية والعفوية التي حكمت كل الظواهر الناشئة عن تلك السياسة التعليمية عبر المراحل المتعددة التي مرت على لبنان . ولقد كان القصد من ذلك كله هو الابقاء على الوضع الحالي المتخلف للتعليم محافظة على مصالح الطبقات السائدة .

ولا شك في ان اي تقييم للسياسة التربوية اللبنانية يجب ان يقوم على الاستقصاء المباشر والتحليل للظروف التاريخية والاقتصادية التي حكمت واقع التعليم الى جانب الاطلاع على العناصر الرئيسية الاخرى التي تفاعلت وتتفاعل مباشرة مع التركيب الاقتصادي السياسي للمجتمع اللبناني لتثمر واقع التعليم المتخبط والعاجز عن تلبية حاجات الناس وطموحهم ، تلك العناصر هي :

١ — الهيئة التعليمية .
٢ — التلاميذ .
٣— المناهج الدراسية .

سوف نركز بحثنا في هذا المقال حول أوضاع الهيئة التعليمية على ان نعالج النقطتين التاليتين في تقارير لاحقة :

● مظاهر التناقض في أوساط الهيئة التعليمية .

تسود اجواء المعلمين قضايا عديدة :

١ — التمايز بين وضع المعلمين الرسميين ومعلمي المدارس الخاصة .

٢ — فقدان المقياس الموحد الذي يقيم المعلمين في المراحل المختلفة من التعليم .

٣ — الطارئون على التعليم .

أولا : التمايز بين رسميين وخصوصيين

ان هذا الامر لا يحتاج الى كبير جهد لتعرف ان معلمي المدارس الخاصة ، رغم وجود نقابة لهم ، لا زالوا خاضعين للتصرفات الكيفية التي يقدم عليها اصحاب المدارس فارضين على المعلمين القبول برواتب اقل من الحد الادنى للاجور ، مستخدمين في ذلك كل الاساليب البشعة مستغلين حاجة المعلمين للعمل وتامين المأكل والضرورات الحياتية الاخرى . هذا الى جانب وجوه الاستغلال الاخرى من سوء معاملة الى عدم منحهم المكاسب الاخيرة المقررة للمعلمين (الزيادات النسبية) بالاضافة الى الاجراءات التعسفية التي يعاني منها المعلم في المدارس الخاصة والمجانية .

اما وضع المعلمين الرسميين فهو ، من هذه الناحية ، احسن بفضل تكاتفهم عبر اضراباتهم المتتالية التي حققت لهم جزءا يسيرا من مطاليبهم . لكن هذا الواقع يجب ان لا ينسيهم ان أمامهم مطالب محقة كثيرة عليهم طرحها ، وان نضالهم وتضامنهم وحدهما كفيلان بتحقيقها .

واذا ما عرفنا ان عدد المعلمين في المدارس الخاصة يبلغ ١٤٧٠٢ * معلما وفي المدارس الرسمية ١١٧٤٣ معلما نتبين مدى ثقل التمايز المشار اليه بالنسبة للاوضاع التعليمية .

ثانيا : منطق وزارة التربية الوطنية الاعوج ومقاييسه المتباينة .

سنكتفي هنا بتوضيح ما يشير الى فقدان المقياس الموحد الذي يقيم المعلمين في المراحل المختلفة من التعليم في القطاع العام فقط ، اي بين الوزارة وبين موظفيها من المعلمين الرسميين .

١ — في المرحلة الابتدائية :

يتعاطى التدريس في هذه المرحلة ٢٨٨٦ معلما معظمهم لم يؤهلوا للتدريس (من حملة الشهادة التكميلية) ٢١٥٥ معلما بالاضافة الى عدد من تركة الانتداب لا يحملون اية شهادة علمية ٢٠٧ معلمين الى جانب ٣٩ معلما حائزين على الاجازة التعليمية الجامعية و ٤٢ معلما يحملون اجازة جامعية ، أي مجموعا قدره ٨١ معلما يحملون الشهادات الجامعية لا يزالون يارسون التدريس في المرحلة الابتدائية . ولا يخفى ان قطاعا واسعا من المعلمين يتابع تحصيله الجامعي ايضا .

٢ — في المرحلة المتوسطة :

نشير الى ان معلمي المدارس الابتدائية —التكميلية يبلغون ٧٣٩٢ معلما بينهم ١٠٥ مجازين تعليميا و ٨٢ مجازا جامعيا اي مجموعا قدره ١٨٧ معلما حائزين على الشهادات الجامعية يعلمون في هذه المرحلة جنبا الى جنب مع ١٩٦ معلما دون اي شهادات علمية . هذا الواقع يدل على فقدان المقياس الذي تقيس به وزارتنا الجليلة الكفاءات فتجمل المجازين والذين لا يحملون اي شهادة وتخضعهم لنفس الظروف ولنفس مقاييس التقدير .

٣ — في المرحلة الثانوية :

يشمل ملاك هذه المرحلة ١٠٤٠ معلما ، بينهم ٨٠٨ معلمين من حملة الاجازات بالاضافة الى عدد من الاطباء والصيادلة والمهندسين .

ان مقارنة بسيطة سريعة بين هذه الارقام وما سبقها في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة تظهر ان هناك صنفا مغبونا من المعلمين ، وهم الذين يحملون الاجازات الجامعية ولا زالوا يدرسون في المدارس الرسمية الابتدائية والمتوسطة رغم ان ملاك التعليم الثانوي لا يخلو هو نفسه من حملة شهادات دون الشهادات الجامعية كما تصرح وتنشر ذلك الاحصاءات التربوية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية نفسها ؟!! فنلاحظ امرا مستغربا لا نعرف له تفسيرا هو وجود ١١ معلما من حملة الشهادة التعليمية الابتدائية و ٢١ معلما من حملة البكالوريا قسم أول ، و ١٦ معلما من حملة البكالوريا القسم الثاني !!

اذا عدنا الى المعطيات السابقة ونظمناها على شكل جدول بياني يوضح توزيع المعلمين حسب شهاداتهم العلمية نحصل على ما يلي :

المرحلة — الشهادة	اجازة تعليمية	اجازة جامعية	شهادة تعليمية أو تكميلية	بدون شهادة علمية
المرحلة الابتدائية	٣٩	٤٢	٢١٥٥	٢٠٧
المرحلة المتوسطة	١٠٥	٨٢	٧٠٠٩	١٩٦
المرحلة الثانوية		٨٠٨	٤٨	—

ان هذا الجدول يظهر المفارقات الخارقة فما يمكن استيعابه في المرحلة الثانوية على شكل اساتذة دون المستوى العلمي المطلوب ، يقابله تزايد نسبة الحاصلين على شهادات جامعية فوق المستوى المطلوب في المرحلتين الابتدائية والتكميلية .

استغراب ...

ومن الامور التي تبعث على الاستغراب والتعجب ان يتناوب معلمو المرحلة الابتدائية والاساتذة الثانويون التعليم في المرحلة المتوسطة دون اي فارق في المهمة الموكولة اليهم من جهة ، يقابلها فارق كبير يعادل الثلث بالرواتب التي يتقاضونها من جهة أخرى . فحين يدرس المعلم طلاب المرحلة التكميلية في مدرسة ثانوية فهو يقبض راتب استاذ ثانوي ، اما اذا درسهم في مدرسة ابتدائية — تكميلية — فهو يقبض راتب معلم ابتدائي ، فباي منطق تقيس وزارة التربية هذا الواقع ؟!!

وقائع

١ — المعلم س من الملاك الابتدائي حصل اثناء خدمته فيه على اجازته الجامعية ، انه يدرس طلاب السنة الثالثة التكميلية مادة التاريخ في مدرسة ابتدائية — تكميلية ، وتشاء الواسطات ان يكون من المحظوظين الذين ارتبطوا بعقد مع وزارة التربية الوطنية «لانه يحمل اجازة تعليمية» للتدريس ٦ ساعات اسبوعية لطلاب الصف نفسه والمادة ذاتها في مدرسة اخرى ، حين فكر في اجزاء راتبه الشهري تبين انه مؤلف على الشكل التالي :

— حين يدرس ساعة باعتباره معلما ابتدائيا في المدرسة الاولى فهو يقبض لقاءها ٣ ليرات لبنانية !.

— أما حين يعطي ساعة من الساعات التي نص عليها العقد فهو يقبض ١٦ ليرة لبنانية بالتمام والكمال !.

واضح ان عنصر الكفاءة لا يدخل لتفسير هذا التباين في امر كل ساعة ، ولا يدخل ايضا عنصر مستوى مرحلة التدريس لان التلاميذ حالة واحدة هنا أو هناك .

٢ — المعلم (م) يدرس في تكميلية رسمية وكذلك زميله ج ، يتعاونان على تدريس مادة الرياضيات في صفوفها ، الا ان المعلم م يقبض ٣٤٢ ليرة لانه معلم ابتدائي له ٦ سنوات خدمة ويحمل الاجازة التعليمية الجامعية ، الا انه غير مصنف ، والاخر المعلم ج يتقاضى ٦٢٠ ليرة مع المعلم ان السنتين لم تنقضيا على خدمته ، الفارق أنه يحمل اجازة تعليمية واعتبر مصنفا .

أين المنطق في المقياس يا أصحاب المنطق ؟!.

الصفوف ذاتها ، المرحلة نفسها ، الكفاءات عينها ، لكن معيار وزارة التربية الوطنية يصنف واحدا استاذا للتعليم الثانوي والاخر استاذا ابتدائيا .

لا شك ان هذا الواقع يتطلب معالجة سريعة تجعل الامور في نصابها ، خاصة وان اعداد المعلمين الذين يحصلون على اجازات تعليمية جامعية ، وعلى الاجازات الجامعية الاخرى يتزايدون سنة اثر سنة . اما اذا قيل ان الاختيار يتم عن طريق « المباريات » نقول : اين هي المباريات ؟

منذ سنوات عديدة لم يطلب اساتذة في فروع اختصاص مختلفة .. حتى لو أجريت تلك المباريات فالتوزيع الطائفي ، عند التعيين ، للكفوئين بالمرصاد !

نتساءل : لماذا كل ذلك ؟

الجواب بسيط يعرفه الجميع : كي تتاح الفرصة لتجديد التعاقد مع الطارئين على مهنة التعليم من أصحاب النفوذ ، ونحن نعرفهم .

ثالثا الطارئون على التعليم :

من هم هؤلاء ؟

هم فئة كبيرة من رؤساء الدوائر في الدولة ، ورؤساء المصالح ، والمفتشين بكل أنواعهم (ماليين وتربويين) والمراقبين من مجلس الخدمة المدنية وغيره من « المجالس » وطائفة من المهندسين والاطباء والصيادلة « المساكين » . يتقدمون بطلبات للتعليم في المدارس الرسمية ويعطونها بحكم نفوذهم ، فيضطر مدير المدرسة الى حشر المواد التي « يدرسها » هؤلاء ضمن فترة التدريس الثانية بعد الظهر او حتى خارج اوقات الدوام * الرسمي حيث يتسنى لهم انهاء اعمالهم ليتوجهوا بعد ذلك « مرهقين » و « طالع دينهم » الى المدارس « للتعليم » فتبصر ..

هؤلاء ينافسون المعلمين والطلاب الجامعيين المجازين على التدريس ، مجال عملهم الوحيد ، وخوفا من اغضاب حضراتهم تستمر وزارة تربيتنا الجليلة في سياسة التعاقد والتنفيع .

سياسة التنفيع ومستلزمات النظام السياسي اللبناني ..

ان لسياسة التعاقد والتنفيع ما يبررها ، فهي تتمثل في اخضاع التعليم لمستلزمات النظام السياسي القائم على توازن متناقض بين الاقطاع السياسي الذي يبغي المحافظة على ادنى مستوى من الوعي التعليمي وبالتالي السياسي والاجتماعي من جهة ، وبين البورجوازية التجارية التي تخضع كل مقتضيات التطور العلمي الى مقاييسها ، فهي بحكم موقعها من عملية الانتاج ، وهو موقع هامشي ، طفيلي ، تؤدي عملية الوساطة والخدمات ولا يمكنها الا ان تفسح مجالا ضئيلا لفئات محسوبة عليها ، قليلة عدديا ، لاكتساب العلم لتقوم ببعض الوظائف في خدمة تحالف الطبقات الحاكمة والمحافظة على مصالحها . من هنا تاتي سياسة التعاقد والتنفيع نوعا ومستوى لتقضي على كل محاولة صحيحة لبناء تربوي صالح .

— البقية على صفحة ١٥ —

* كل الاحصاءات الواردة مأخوذة من كتاب التعليم الرسمي الابتدائي والتكميلي اصدار وزارة التربية الوطنية عن العام الدراسي ١٩٦٨ — ١٩٦٩ .

قانون الرسوم البلدية

مصلحة أصحاب المستشفيات ومعاهد التعليم على حساب مصالح المواطنين

ليس صدفة أن تكون القوانين خادما امينا لمصلحة فئة معينة في المجتمع، كما ان الوجهة العامة التي تحددها هذه القوانين، خاضعة لمتطلبات النظام السياسي وايديولوجيته المتخلفة، لذا كان من الطبيعي ان يتوفر المناخ الطيب للفئات التي تنتمي الى حظيرة الاقطاع السياسي والبورجوازية، لتنصب عليها المنافع والخدمات بينما لا يبقى سوى فتات تخصص لالهاء الفئات الشعبية وتخديرها.

ولا غرابة اذا كانت قرارات وزارة الصحة تاتي لتكمل ما تتضمنه نصوص المادة ثمانون من قانون الرسوم البلدية. فالفقرتان الخامسة والسادسة تتناولان مسالة اعفاء معاهد التعليم والمستشفيات من الرسوم كما يتبين من النص التالي: يعفى من الرسم على القيمة التاجيرية:

٥ — الميتم والمشاغل والخلايا الاجتماعية ومأوى العجزة والاندية الرياضية ومعاهد التعليم شرط أن تتولاها جمعيات او مؤسسات خيرية معترف بها تمارس فعلا الاعمال الخيرية.

٦ — المستشفيات والمستوصفات التي تمارس فعلا الاعمال الخيرية وتتوفر فيها الشروط العامة والخاصة التي فرضتها وزارة الصحة لامكانية التعاقد معها.

ان المعاهد التي تعفيها البلدية من الرسوم هي أكثر المعاهد حرية وتصرفا، فلا تقيدها انظمة الدولة او سياستها التعليمية، وبالتالي فهي خاضعة لانظمتها الخاصة وبرامجها الخاصة التي لا تمت بصلة الى الوضع اللبناني ومتطلبات الثقافة والتعليم فيه. هذه المعاهد تابعة للارساليات الاجنبية التي دخلت لبنان في أواخر القرن الماضي (ومنها الفرير والفرنسيسكان والجامعتين الاميركية واليسوعية وغيرها من المعاهد الاخرى) وان دورها الثقافي السياسي الذي تلعبه كمواقع ثقافية سياسية للدول التي تنتمي اليها (فرنسا وبريطانيا واميركا)، لا يمكن اعتباره من الاعمال الخيرية الفعلية فهو لا شك من الاعمال التي بثت روح الانشقاق والانقسام الطائفي وساهمت الى حد كبير وما زالت، بمراكمة امتيازات اجتماعية وطبقية وهذا أسوأ الشرور وابعدها عن الخير. كما ان الاقساط التي تفرضها هذه المعاهد على الطلاب من الابتدائي والثانوي الى الجامعي، لا رقابة للدولة عليها وهي خاضعة دائما لمصلحة المعهد والمؤسسة التي تتولاه، لذا نرى الاقساط مرتفعة جدا بحيث لا يتمكن من هو بحاجة الى المساعدة في حقل التعليم، من الانتماء اليها فهي حكر على أبناء الفئات الثرية.

ماذا يعني أن المعاهد المذكورة معفاة من الرسوم؟ كيف اتفق أن تتولاها مؤسسة تمارس فعلا الاعمال الخيرية وهل تمارس فعلا الاعمال الخيرية؟ لا شك ان هذه الاعتبارات ترجع الى عهد الانتداب او ما قبل حيث كانت توفر هذه المعاهد بعض فرص التعليم المجاني في حالات مختلفة — وانما لابناء منطقتي بيروت وجبل لبنان — وكانت اعمال الخير في ذلك الوقت ثمنا زهيدا تدفعه لتتمكن من استغلال المنطقة التي كانت تحتضر فيها السلطة العثمانية. أما اليوم فقد تغيرت الامور وحلت الاقساط المرتفعة مكان بعض منافع التعليم المجاني انذاك. لكن البلدية لا ترى هذا عن قصد، فهي تريد معاملة هذه المعاهد معاملة حسنة ارضاء لفرنسا واميركا وبريطانيا!.

اتفاق وزارة الصحة وبلدية بيروت.. لمصلحة من؟...

قبل صدور القانون المعتمد حاليا كانت بعض المستشفيات في لبنان، كمستشفى الجامعة الاميركية وغيرها، معفاة من الرسوم البلدية على أساس أنها لا تتوخى الربح، اما المستشفيات الباقية لم تكن البلدية تطالبها بالدفع واذا طالبتها تبقى عند حدود المطالب لاسباب تتعلق بنفوذ اصحابها وما لهم من كلمة مسموعة لدى المسؤولين. وفي عام ١٩٦٨ ارادت البلدية (ومن غير عادتها) ان تتشدد في تحصيل الرسوم ووقع الاختيار على مستشفى رزق في الاشرفية، ومستشفى الدكتور البربير في منطقة المزرعة، لكن الدكتور رزق، بعد أن تمنع عن الدفع وبعد أن صدر قرار حجز بعض ممتلكات المستشفى، تصلب اكثر وهدر وتوعد. أما الدكتور البربير فقد كان وزيرا للصحة في تلك الفترة فلم تتجرأ البلدية أن تشدد عليه كما فعلت للدكتور رزق وهكذا بالنسبة لكثير من المستشفيات. ماذا نتج عن الامر؟. توقفت البلدية عن المطالبة وتراجعت عن قراراتها بالحجز الى أن سوت الدولة القضية بينها وبين وزارة الصحة وبلدية بيروت، وكانت التسوية ان شملت جميع المستشفيات في لبنان تقريبا. حددت وزارة الصحة الاعمال الخيرية، التي تعهدت المستشفيات والمستوصفات الخاصة القيام بها مجانا لاعفائها من الرسوم البلدية، بالمعاينات الطبية السريرية ووصف الادوية اللازمة في جميع فروع الطب الداخلي والجراحة العمومية. صدر بعدها مرسوم يحدد اسماء المستشفيات التي يطبق عليها مضمون الفقرة السادسة من المادة ثمانين والتي تمارس الاعمال الخيرية حسب اعتبارات الوزارة. وتحدد في بيروت ست وثلاثون مستشفى وثلاثة عشر في طرابلس وست في صيدا وثلاث في الشياح وعشرة اخرى في مناطق مختلفة، كلها معفاة من الرسوم. اذا كانت هذه المستشفيات تمارس فعلا الاعمال الخيرية على الشكل الذي اقرته وزارة الصحة، يعني أننا في لبنان اصبحنا في مأمن من المرض ومن تكاليف التطبيب ولا خوف بعد اليوم على صحة المواطنين ومصيرهم. معاذ الله من هذا الكلام!.. كيف يمكن لمستشفى الجامعة الاميركية ورزق وبربير وسرحال الخ.. ان تطبب الناس مجانا لتعفى بالتالي من الرسوم؟..

المعروف أن من يدخل هذه المستشفيات عليه أن يكون له حساب في احدى البنوك، وبالتالي فلا يقبل المريض فيها، حتى ولو كان على حافة الموت، قبل أن يدفع سلفا، وكم من الاطفال والاشخاص ماتوا لان هذه المستشفيات لم تستقبلهم. والعجائب في عمل الخير المزعوم: يدخل المريض او المصاب بحادث معين، فيلاقي الاهمال والاستهتار. ففي احدى هذه المستشفيات يتطلب اجراء عملية جراحية في يد مريض، فيفضل طبيب المستشفى أن يقطع يد المريض لان العملية تكلف كثيرا بنظره. واخر صدمته سيارة وبحالة خطرة، يأتيه الطبيب بعد أن ينهي شرب قهوته، وعند فحصه يخاف من تلوث يديه في الدم، ثم يتركه ليتلهى بتعصيب جرح في يد مريض اخر على الاغلب ان له واسطة في المستشفى او معرفة مع الطبيب، مما يضطر اهله أن يطلبوا نقله الى القسم الخاص من المستشفى لمعالجته على نفقتهم وسرعان ما يسرع الاطباء والممرضين لخدمته. أما بالنسبة لوصف الادوية، فالمستشفيات فقيرة ولا يوجد فيها سوى «روشتة» يعطيها الطبيب. وعلى المريض أن يشتريها من الصيدلية. ماذا يبقى اذن من عمل الخير؟.. الدولة ومن هي الدولة؟ تعرف وتسكت وتعتبر هذه الاعمال خيرية، أما الاف الليرات التي تتراكم ارباحا فتتجاهلها وتعفي المستشفيات من الرسوم. ولو كانت البلدية تجبي الرسوم المتوجبة على هذه المستشفيات سنويا لكان بامكانها أن تؤسس مستشفيات حكومية!..

بهذا يكمل قانون الرسوم البلدية مهمته باخضاع الفئات الشعبية الكادحة فقط لاحكامه القاسية ويلقي الجزء الاكبر من اعباء الرسوم على كاهلها وحتى تستكمل الصورة البشعة للاستغلال والسيطرة وحتى تتم عمليات الربح، تستخدم الجماهير الشعبية الفقيرة وسيلة في يد أصحاب المستشفيات والمعاهد التعليمية للتهرب من دفع ما يتوجب عليها من رسوم وضرائب ولتحقق ما تريد من أرباح دون ازعاج. وعوضا من أن يكون هذا القانون مصدرا لمساهمة أساسية، من قبل المؤسسات التجارية والمالية والمستشفيات الخاصة ومعاهد التعليم، لدفع الرسوم والضرائب التي تحتاجها الدولة ومؤسساتها لتحقيق المشاريع العامة لما فيه خير المواطن، نجده عاملا يخدم مصالح الفئات البورجوازية المسيطرة من ناحية ويثقل كاهل الفئات الشعبية ويجعلها تعاني من الارهاق الدائم من ناحية ثانية.

هذا كله يعزز التفاوت الاجتماعي والانقسام الطبقي لصالح الطبقة الاقوى والمهيمنة.

التطبيب في مستوصفات وزارة الصحة؟

— اذلال متعمد ليهرب المرضى الى العيادات الخاصة
— اعتماد الوساطة للحفاظ على العلاقات السائدة
— اهمال من قبل الاطباء بسبب عدم تفرغهم ..

في ما يلي، وصف لما يلاحظه من يدخل مبنى وزارة الصحة العامة او يسمع ما يقوله المرضى الذين يرتادون مستوصفها المركزي في بيروت للحصول على الخدمات الطبية المجانية. مكتفين بهذا النموذج الذي يوضح جوانب اساسية من سياسة الدولة في المجال الصحي، تاركين مستوصفات المناطق التي لا يقل حالها سوءا، خاصة انها بعيدة عن اعين كبار المسؤولين «الساهرة» على المصلحة العامة.

الاذلال المتعمد ليهرب المرضى الى العيادات الخاصة ..

يحشر حوالي ثمانماية مريض يوميا في مكان ضيق، فيه عدد من المقاعد يكفي لتشكيل حاجز لمنع المرضى من الدخول الى المستوصف قبل الموعد المحدد، حيث يقاسون ابشع انواع التدفيش والمزاحمة والانتظار، وهم مرضى متعبون. معظمهم قادم من مناطق بعيدة، محرومة من المستوصفات الحكومية او فيها مستوصفات شكلية لا يوجد فيها اختصاصيون ولا مختبرات ولا الات تصوير شعاعي ولا حتى دواء. هذا بالاضافة الى القادمين لاكمال معاملات الاستشفاء المجاني وغيرها من المعاملات التي لا يمكن انهاءها في المناطق.

وتنفرج الازمة بعد طول انتظار، يسمح للمرضى بالدخول دفعة واحدة كقطيع من الغنم ليصعدوا درجا ضيقا يتعرضون فيه لمزيد من التدفيش والملاكمة والمزاحمة وهم لا يعرفون اين يذهبون. فيتطوع الذين جاؤوا الى المكان سابقا لارشاد الاخرين قدر الامكان، ويدخر البعض الاخر معلوماته كي لا يزاحمه الاخرون اذا عرفوا أين يختبيء الاطباء في ذلك المكان العجيب.

ويبدأ الحاجب عمله الشاق في الصياح على هؤلاء المرضى متهما اياهم بالفوضى والهمجية، طالبا منهم أن يكفوا عن سؤاله عن الاطباء ومتى يأتون ومتى يبدأون عملهم، امرا اياهم أن ينتظروا بعيدا عن الباب، ولكن المرضى يتصورون ان اقربهم الى الباب سوف يحظى بالمعاينة المنشودة فور وصول الطبيب، ويكاد الصراع لا ينقطع على هذا المكان الاستراتيجي. لقد غاب عن بال المتصارعين المساكين انه حتى لو وقف احدهم أمام الباب مباشرة لن يكون أول من يعاين، اذ ان هنالك اناس محظوظين لم يكن يحسب لهم حساب سوف يسبقونه الى غرفة المعاينة.

— الوساطة كوسيلة للحفاظ على العلاقات السائدة:

يصل الموظفون واقرباؤهم وجيرانهم ومن لهم مصالح شتى معهم والازلام والاعوان بعد أن يستعملوا المصعد حتى لا يتعرضوا لاي ازعاج على الدرج من قبل جمهور المرضى، فيحيون الحاجب او لا يحيونه، حسب اهمية وظائفهم، ويدخلون لينتظروا الطبيب في مكان مريح قرب مكتبه. أما اذا كان الموظف برتبة محرر وما فوق فيرسل الاصدقاء والاقارب والاعوان بصحبة الحجاب ليدبروا امورهم.

فيمتعض المرضى المساكين لهذا التمييز الوقح، ويتساءلون: لماذا هم يذلون ويدخل غيرهم فيستقبل بالترحاب من اجل خاطر فلان؟ ترى، هل توظف الدولة الاطباء وتفتح المستوصفات لمصلحة الفقراء الكادحين، ام لتحافظ على زعامات اقطاعييها وازلامهم ومفاتيحهم الانتخابية والموظفين التي لن تدوم نعمة وظيفتهم الا اذا امنوا بعض الخدمات لناخبي من وظفهم؟ الجواب واضح، يريدون أن تبقى علاقة الشعب بنوابه علاقة منافع خاصة وخدمات هي من أبسط حقوقه المشروعة بدل أن تكون علاقة تمثيل ديمقراطي صحيح.

— تأخر الاطباء وعملهم غير المسؤول بسبب عدم تفرغهم

وعندما تقارب الساعة التاسعة الا ربعا يبدأ الاطباء وعددهم حوالي الخمسة يتوافدون الى مراكز عملهم ومنهم من لا يصل قبل العاشرة، بدلا من الثامنة كما هو مفترض، ولا من يسأل، فقد اعفي الاطباء من «تتكيس» الكارت. وكلما وصل احد الاطباء يتدافع المرضى للدخول ويعلو صراخ الحاجب مهددا متوعدا. ويتعب المرضى وهم ينتظرون وقوفا، اذ أن قاعة الانتظار بعيدة عن الباب، واذا جلسوا فيها — ولا يوجد مقاعد كافية للجميع — فلن ياتي دورهم.

فيتاوه المحتاجون المعدمون ويشكون قائلين انه لو كان معهم ما يدفعونه لطبيب خاص لما قدموا الى هذا المكان، حيث تداس الكرامة وتذل النفوس. أما المرضى القادرون على دفع اجر الطبيب بصعوبة، لكنهم يرون أن من حقهم أن يطببوا على حساب الدولة التي ينهبها الاثرياء يوميا، فيتململون قائلين انهم لو عرفوا ما ينتظرهم من اذلال لما فكروا بهذا الحق ولاستدانوا مبلغا يدفعونه للطبيب الخاص.

ويرتاح الطبيب في مكتبه، ويشرب القهوة، ويطالع الصحف ويأخذ التلفون ليقضي معظم اشغاله الخاصة في الوزارة وخارجها خاصة انه صاحب عيادة خاصة او مستشفى ويلزمه تخليص قضايا عدة وعقد صفقات تجارية لاستثمار ما راكم من اموال نهبها من الشعب والدولة على السواء.

ثم يبدأ الطبيب عمله ويفترض فيه ان يبقى لغاية الساعة الحادية عشرة ولكن يمكنه أن يترك قبل هذا الوقت اذا انتهى من معاينة جميع مرضاه. وفي معظم الايام ينتهي قبل الحادية عشرة مهما كان عدد المرضى ضخما! اذ انه ليس مهما أن يكون التشخيص دقيقا ولا العلاج شافيا ولا المريض مرتاحا، المهم أن تسجل اسماء المرضى في السجلات تبرر قبض الراتب. وعندما يحاول المريض أن يعرف شيئا عن مرضه أو علاجه يبادر الطبيب ليقول ان ليس لديه وقت لهذا الشرح واذا اراد ذلك فما عليه الا ان يذهب الى عيادته الخاصة حيث لديه الوقت الكافي والالات اللازمة للتشخيص الدقيق، ولا ينسى أن يقول له انه سوف يتوصى به لانه فقير معوز. وبذلك يتحقق حلم الطبيب في اصطياد الزبائن لعيادته او مستشفاه.

هذا عدا أنه لا يوجد اطباء لجميع الاختصاصات في كل الايام. فالمرضى يأتون الى المستوصف عندما يمرضون وعندما تسمح لهم ظروفهم الصعبة، لا حسب البرنامج المقرر للاطباء والذي لا يدري بمضمونه الا موظفو المستوصف. فيضطر المريض القادم من مناطق بعيدة أن يدفع بدل تنقله وتنقل من يرافقه مرات عديدة، ويعطل عمله (في معظم الاحيان بدون أجر) ليتمكن من عرض نفسه على طبيب لمدة دقيقتين أو ثلاث. ثم يخرج من مكتب الطبيب حاملا وصفة طبية مجانية وربما افادة بانه يجب أن يدخل مستشفى (وليس بطاقة دخول!) او ورقة تفيد انه بحاجة الى صورة اشعة او طلب اجراء بعض الفحوص المخبرية، او جميع هذه الاوراق. لا يعرف ماذا يفعل والى اين يذهب، ويعود الى الحاجب الذي كان يصرخ في وجهه قبل قليل ليستحلفه بالله اين يذهب بهذه الاوراق.

قوى الأمن تهجم على ساحة العازارية وتحطم "بسطات" الطلاب وتحرق كتبهم!





كانت «الحرية» قد ذكرت في العدد الماضي أن رجال الفرقة ١٦ يدأبون على مطاردة الطلاب الذين يبيعون كتبهم القديمة في ساحة العازارية وضربهم بأعقاب البنادق.

ولكن ورغم كل ذلك فقد أصر الطلاب على بيع كتبهم القديمة حتى يتسنى لهم شراء كتب جديدة، والا اصبحوا خارج المدارس بسبب عدم قدرتهم على تامين ثمن شراء الكتب الجديدة.

الا ان قوات الامن لم تكتف بالاجراءات «التخفيفية» التي اتخذتها بحق الطلاب وانما انصبت جهودها للقضاء على «آفة» بيع الكتب القديمة في ساحة العازارية.

وصباح يوم الاحد الماضي فوجيء الطلاب والاهالي بقيام رجال الفرقة ١٦ بهجوم كاسح على بسطات الكتب واخذوا بتكسيرها وتجميع الواحها في الساحة الداخلية للبناية المذكورة، وكذلك قاموا بتمزيق الكتب وتجميعها الى جانب الالواح الخشبية ومن ثم اضرموا فيها النيران.

وقد تمكن احد الطلاب من التقاط بعض الصور عن عملية التكسير والحرق وتبدو في الصورتين المنشورتين مع هذا الكلام بقايا الواح الخشب والكتب الممزقة.

وهكذا يثبت هذا الحادث للمرة الالف أن قوات الدولة انما هي حارس امين لمصالح اصحاب المدارس والمكتبات الكبرى و«المتعهدين» الذين يفتنون من تجارة الكتب المدرسية على حساب الطالب الفقير، وبهذا تكتمل الحلقة التي تطوق الطلاب لمنعهم من حقهم في نيل العلم، وذلك ابتداء من الاقساط المدرسية الفاحشة مرورا بالبرامج التعليمية التي تنتمي الى العصر الحجري وانتهاء بتجارة الكتب.

ويبدو ان الوزارة الجديدة التي يصر رئيسها على أنها حكومة شباب و «ثورة»، ويصر وزير تربيتها على انه سيقطع الرؤوس. يبدو أن هذه الوزارة قد دشنت عهدها فعلا بثورة ولكن ضد الطلاب الفقراء وحقهم في العلم، ودشن وزير التربية عهده بقطع رؤوس الطلاب الذين تحدوا الدولة وبدأوا يبيعون كتبهم القديمة.

ويقول الطلاب الذين تعرضوا للضرب والاهانة واحرقت كتبهم وكسرت طاولاتهم ان الرد الوحيد على تصرف قوى الامن لا يكون التوجه الى وزارة التربية و «الفنون الجميلة»، لان الوزارة بالنتيجة مهما كانت نزعة اصحابها تقف الى جانب الاحتكاريين والمستغلين، وانما الرد الوحيد هو بالتوجه لتكتيل القوى الطلابية التقدمية وتنظيمها في لجان طلابية ديمقراطية لقيادة حركة طلابية ناشطة تناضل باتجاه تحقيق المطالب الطلابية المطروحة هذا العام بتاييد والتفاف الجماهير الشعبية الكادحة.

انتفاضة «الأهوار» المسلحة في العراق

مرت منذ فترة الذكرى السنوية لانتفاضة الاهوار عام ١٩٦٨ ومعركة ٢ حزيران التي فقد فيها الشعب العراقي شهيده البار خالد احمد زكي.

وتنشر «الحرية» عن نشرة النصير – وهي نشرة دورية يصدرها التجمع الثوري العراقي في بريطانيا – اهم وثيقة عن الانتفاضة ظهرت حتى الان، وهي **رسالة من القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي**..

والرسالة مؤرخة في اواخر مايس ١٩٧٠، وتكتسب اهميتها من عرضها التحليلي التاريخي لتجربة الكفاح المسلح، كانعطافه في مسيرة الشعب العراقي من اجل التحرر الوطني والديمقراطية الشعبية. ولانتفاضة الاهوار كدرس من دروس الحرب الاهلية التي خاضتها جميع الشعوب في خلال تلك المسيرة.

تستعرض الرسالة تاريخ نضال الشعب العراقي في نصف قرن، من قبيل ثورة العشرين (ثورة النجف ١٩١٨) مرورا بالاضراب العام ١٩٣٣، وولادة الحزب، واحداث ١٩٣٦ والاربعينيات وانتفاضات ونهضات ٤٨، ٥٢، ٥٤، ١٩٥٦، مثبتا بوضوح **ان المسألة الاساسية في الثورة العراقية – وهي حلف العمال والفلاحين – ظلت غير محلولة**، وان الانفصال الجزئي بين النضال في الريف والمدينة كان السبب الرئيسي لعدم انتصار الثورة الوطنية والديمقراطية بشكل نهائي.

وتستعرض الرسالة الاحداث بعد تموز ١٩٥٨، وردة البورجوازية في السلطة، المقترنة بالردة التحريفية في قيادة الحزب الشيوعي العراقي، الذي سيرته بين ٥٩ – ٦٢ زمرة يمينية بعد تجميد الكوادر الثورية بضمنهم الشهيدين سلام عادل والحيدري.

وتشرح الرسالة بايجاز بعض جوانب العمل الداخلي لازاحة «القيادة اليمينية» التي تسلطت على الحزب بعد ١٩٦٣، هذه المرة من موسكو – وتشير لاول مرة الى الدور الذي لعبه الشهيد خالد احمد زكي لاثبات الخط الثوري في الحزب، **والخطوط الرئيسية لوثيقة قدمها الشهيد، حاويه هيكلا لخطة متكاملة للعمل الثوري المسلح.**

وفي الرسالة تفاصيل هامة عن العمل في الاهوار، نجاحاته واخطائه، ونقد ذاتي لممارسات القيادة المركزية في تلك الفترة، ووقائع معركة ٢ حزيران كما عاشها الرفاق القريبين من العمل المسلح، ومستخلصا دروسا تاريخية هامة منها:

في اول حزيران عام ١٩٧٠ حلت الذكرى الثانية لانتفاضة الاهوار التي قادتها جبهة الكفاح الشعبي المسلح، والتي سجل فيها الشهيد خالد احمد زكي (ظافر) – عضو القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي – ورفاقه في السلاح، ايات البطولة والاقدام في شق طريق جديد امام الكادحين في العراق، طريق الامل والنصر لتحقيق التحرر الوطني والديمقراطية الشعبية، والاشتراكية.

ان القيادة المركزية، اذ تحيي كافة منظمات الحزب في هذه المناسبة المجيدة، فانها تجد في صدور نشرة التجمع الثوري العراقي في اوروبا، خير مناسبة لتقديم احر تحياتها واعتزازها بمنظمات حزبنا خارج الوطن، وبجميع المنظمات الثورية والتقدمية، متمنية لها جميعا التقدم والنجاح في ابراز وجه شعبنا المشرق امام الشعوب الاوروبية ومنظماتها الثورية والديمقراطية. وتود في هذه المناسبة الثورية بيان بعض اوجه تلك التجربة الثورية الرائدة التي شقت طريق الكفاح الشعبي المسلح في العراق.

دروس الحرب الاهلية لا تذهب سدى

تحضر الى الذاكرة في هذه الذكرى كلمات لينين الخالدة:

«ان مدرسة الحرب الاهلية لا تذهب سدى بالنسبة للشعوب، وانها لمدرسة رهيبة حقا، ينطوي منهجها الكامل، لا محالة، على انتصارات لاعداء الثورة، وطغيان الرجعيين الناقمين، وتنكيل السلطة القديمة الوحشي بالثائرين. غير انه لا ينوح على دخول الشعوب هذه المدرسة الرهيبة غير المتحذلقين والمنحطين الذين فقدوا الرشد، اذ ان هذه المدرسة تعلم الطبقات المظلومة شن الحرب الاهلية، تعلمها الثورة المظافرة».

ان انتفاضة الاهوار بمنجزاتها التاريخية وعثراتها التاكتيكية تمثل بالنسبة لشعبنا مثل هذه المدرسة الثورية التي لا بد ان تمر الشعوب المضطهدة والطبقات المظلومة بها من اجل ان تتلمس طريقها للنصر والانعتاق.

فماذا علمتنا انتفاضة الاهوار؟.. وماذا كانت الدروس الثورية التي قدمتها للكادحين في العراق؟

انها علمتنا ان هناك طريقا امام شعبنا لانهاء عهود المآسي والتبعية والظلام التي خيمت على بلادنا منذ عصور خلت، وخاصة تلك الفترة السوداء التي اطبقت على العراق منذ عام ١٩٦٣. انها فتحت لنا الطريق الثوري المؤدي الى النصر الاكيد – طريق الكفاح الشعبي المسلح، طريق تسليح الشعب وتنظيمه لمجابهة عنف الفاشية والطبقات الرجعية والاستعمار الجديد بالعنف الثوري. لقد علمتنا ذلك الدرس الذي طرحه لينين على شعوب الشرق منذ نصف قرن حيث قال:

«.. واني اعتقد ان ما حققه الجيش الاحمر، سيكون بالنسبة لشعوب الشرق ذا اهمية عالمية قصوى. فهو يظهر للشعوب ان الحرب الشعبية التي تخوضها الشعوب المظلومة مهما بلغت هذه الشعوب من الضعف، ومهما بدا ان قوة الظالمين الاوروبيين الذين يستخدمون في القمع جميع معجزات التكنيك والفن العسكري لا تقهر، تنطوي مع ذلك، اذا ما ايقظت حقا الملايين من الكادحين والمستغلين، على امكانيات، على معجزات تجعل تحرير شعوب الشرق في الوقت الحاضر امرا ممكن التحقيق، من الناحية العملية، كل الامكان ...»

لقد علمتنا انتفاضة الاهوار ذلك الدرس الصعب الذي اكدته تجارب الشعوب المظفرة في الصين وفيتنام وكوبا وغيرها من البلدان: ما لم يخلق الشعب جيشه الثوري (الجيش الشعبي)، وما لم ينتهج الكفاح الشعبي المسلح، وما لم يربط بين اشكال النضال المختلفة، فانه لا رجاء لانتصار الشعب في بلد يخضع لتسلط الاستعمار الجديد (كالعراق)، ولا امل في اقامة حكم شعبي حقيقي راسخ الاركان يصفي تركات الماضي العفنة ويتجه لبناء الاشتراكية.

ان انتفاضة الاهوار تمثل انعطافا هاما في مجرى كفاح الشعب العراقي ضد الاستعمار والرجعية والاقطاع. فقد خاض شعبنا سلسلة طويلة من الثورات والمعارك الوطنية، وقدم عشرات مئات الالوف من الضحايا والشهداء، عبر اكثر من نصف قرن من السنين. ورغم اقترابه من هزيمة الاعداء في اكثر من مرة، ورغم توفر امكانيات تحقيق التحرر الوطني والديمقراطية، فانه لا زال يرزح تحت حكم الفئات الرجعية والفاشية، ويخضع لتسلط واستغلال الاستعمار النفطي.

تجارب نصف قرن من كفاح الشعب العراقي

الثورة الوطنية الديمقراطية في مرحلتها الاولى – بقيادة البورجوازية

ان العراق بموقعه الجغرافي على خطوط المواصلات والتجارة العالميتين وموارده النفطية الغزيرة المعروفة منذ القرن الماضي، وخصوبة اراضيه التي كانت تبشر بان يكون «مستودع غلال اسيا» كما قال احد حكام العراق البريطانيين، كان لا بد ان يصبح موضع تنافس شديد بين الاطماع الاستعمارية العالمية، وكان مشروع سكة بغداد من الاسباب الهامة للحرب العالمية الاولى. وقد قدر للعراق ان يكون ضحية غزو بريطاني واسع عام ١٩١٤ واكبر مسرح للعمليات العسكرية خارج القارة الاوروبية. لقد كان الهدف تحويل العراق المحتل الى مركز امبراطورية بريطانية جديدة في الشرق.

وكان طبيعيا ان تقوم بوجه هذا الاحتلال الاجنبي حركة تحرر وطني واسعة. ففي الفترة التي سبقت تاسيس الحزب الشيوعي العراقي، حزب الطبقة العاملة العراقية، قامت ثورات كبيرة دامية في العراق، لكنها اغرقت جميعها في الدماء. وقد استعمل لاول مرة في تاريخ الحروب القصف الجوي للسكان المدنيين لتدمير القرى البائسة والمساجد والمباني الاهلية ضد سكان العراق عام ١٩٢٠.

لقد قامت ثورة وطنية عام ١٩١٨ مركزها مدينة النجف في الفرات الاوسط، ورغم انها استطاعت السيطرة التامة على المدينة لمدة اشهر، الا ان القوات البريطانية استطاعت حصرها في مدينة واحدة، وتم لها فيما بعد اعادة احتلال المدينة واعدام القادة الوطنيين علنا وبالجملة. ثم قامت بعد سنتين في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ الثورة العراقية الكبرى، واستطاعت الحاق الهزيمة بالجيوش البريطانية في اغلب ارياف العراق، رغم استعمال الطائرات بشكل واسع ضد الفلاحين والثوار. وقد شملت هذه الثورة لاول مرة في تاريخ العراق الغالبية الساحقة من فلاحي العراق يساندهم في ذلك سكان المدن. ورغم ان الثورة كادت ان تنتصر، مجبرة القوات البريطانية على ترك العراق نهائيا، الا ان قيادة الثورة البورجوازية العشائرية تخاذلت عن الثورة في اوج تقدمها وحرمت الشعب من نصر كان على ابوابه. وكان احد اسباب ذلك عدم مساهمة المدن بشكل واسع في العمليات الثورية. واستطاع الاستعمار البريطاني اخماد الثورة بالحديد والنار، لكنه اجبر على التخلي عن مشاريعه بالحاق العراق، واقام حكما «وطنيا» شكليا، وشرعت سلطات الاحتلال بتحويل المجتمع العشائري الريفي الى نظام اقطاعي.

وهكذا نرى ان الثورة الوطنية الديمقراطية في العراق في مرحلتها الاولى، مرحلة قيادة البورجوازية لها تميزت بغياب قيادة ثورية جريئة قادرة على السير بالثورة حتى النهاية، وقادرة على ربط كفاح المدن بالحركة الفلاحية. نرى ان الثورة اما تركزت في المدينة – كما في ثورة النجف – دون الامتداد للريف او انها تركزت في الريف دون الاشتراك المباشر من المدن بالثورة رغم اسنادها. ان الظروف قد تهيأت في الفترة التالية لظهور قوة ثورية جديدة – الطبقة العاملة العراقية.

ولادة الحزب الشيوعي العراقي مرحلة جديدة في الكفاح الوطني التحرري

خاض العمال العراقيون معاركهم الطبقية الاولى في اوائل الثلاثينيات، في معظم المؤسسات الكبيرة خصوصا في السكك الحديدية، وساهموا في الاضراب العام في العراق عام ١٩٣٣. وفي خضم هذه المعارك الجماهيرية للعمال والكادحين ولد الحزب الشيوعي العراقي في في ٣١ اذار ١٩٣٤. وبدأت معه مرحلة جديدة للكفاح الوطني التحرري في العراق. لقد ساهم الحزب الشيوعي في حركة عام ١٩٣٦ العسكرية التقدمية التي جاءت بحكم من عناصر وطنية وتقدمية ضمن النظام الملكي. لكن تردي اوضاع الحكومة الجديدة، ثم نجاح الثورة المضادة قد عرض الحزب الشيوعي العراقي للارهاب والمطاردة وهو غض العود حديث التكوين ... وبعد سلسلة من الانقلابات العسكرية والانقلابات المعاكسة اعيد الحكم الهاشمي الملكي وزمرة نوري السعيد الى الحكم في بغداد.

وقد اعيد تنظيم الحزب الشيوعي العراقي اثناء الحرب العالمية الثانية بقيادة قائد حزبنا الفذ الشهيد يوسف سلمان (فهد)، وعقد المؤتمر الوطني الاول للحزب في ١٩٤٥ وطرح خطة واسعة للعمل تحت شعار «قووا تنظيم حزبكم، قووا تنظيم الحركة الوطنية» واشيدت منظمات الحزب وفق خطوط جهادية وتنظيم محكم، وعلى المبادىء الماركسية اللينينية. لكن قيادة الرفيق «فهد» اعتقلت من قبل الرجعية الحاكمة عام ١٩٤٧.. ومع ذلك فقد قاد الحزب الشيوعي العراقي الموجة الجديدة من الكفاح الوطني التحرري التي اعقبت الحرب العالمية الثانية. فكانت وثبة كانون عام ١٩٤٨، التي اسقطت المعاهدة البريطانية – العراقية الجديدة، لكن الرجعية سرعان ما اخذت ثارها من الحركة الجماهيرية، فقدم قادة الحزب السجناء الى محكمة صورية جديدة واعدموا علنا في ساحات بغداد ١٩٤٩. وبعد ثلاث سنين، في تشرين ١٩٥٢ قامت انتفاضة كبيرة اسقطت الوزارة القائمة، وبرزت فيها قوة الطبقة العاملة حيث مهد لها باضرابات كبيرة. وبعدها فرضت ديكتاتورية عسكرية صارمة على العراق.

ثم جاءت حكومة نوري السعيد لتغرق البلاد في موجة جديدة من الارهاب بوجه تنامي الحركة الوطنية عام ١٩٥٤. لكن ما لبثت انتفاضة شعبية ان انفجرت في ١٩٥٦ في عدد من المدن العراقية تضامنا مع كفاح الشعب المصري ضد العدوان الثلاثي، ونصبت المشانق العلنية هذه المرة ايضا.. في مدينة الحي في جنوب العراق.

لكن جميع الانتفاضات التي قامت منذ عام ١٩٤٨ – ١٩٥٦ كانت تقتصر على المدن العراقية تقريبا، مع مساهمة غير واسعة من الريف العراقي الذي كان يئن تحت وطأة الاضطهاد الاقطاعي الجديد الذي فرض على العراق منذ ١٩٢٠، وخاصة بعد عام ١٩٣٢. وهكذا ظلت غير محلولة احدى المشكلات الاساسية للثورة العراقية، وهي بناء حلف ثوري جماهيري بين العمال والفلاحين، بين المدينة والريف، بين الطليعة البروليتارية، وبين الجيش الرئيسي للثورة – الفلاحين.

وقد برزت الحركة الفلاحية منذ اوائل الخمسينيات كما يستدل من ثورة فلاحي الازيرج في لواء العمارة وفلاحي دشت دزه يي في لواء اربيل، وغيرهما من المناطق، وسرعان ما امتدت الحركة الى الفرات الاوسط (خصوصا الديوانية)، ولواء الكوت على نهر دجلة.

وعندما جاءت ثورة ١٤ تموز الوطنية ظهر للعيان الاندفاع الثوري لجماهير الفلاحين في العراق اجمع، ومعها ظهرت امكانيات واسعة جدا لقيام حلف جماهيري ثوري بين العمال والفلاحين، يكون الاساس الاجتماعي لتحالف القوى التقدمية الاخرى في المجتمع العراقي.

ان ثورة تموز ٥٨ تمثل حدثا هاما في تاريخ العراق. فقد انهت الحكم الملكي وشرعت قانونا للاصلاح الزراعي، واطلقت تحت ضغط الجماهير بعض حريات النشر والتنظيم المهني، وبذلك ساعدت على انتشار الحركة الثورية بين جماهير الشعب، التي وجدت في الثورة تعبيرا عن مصالحها وارادتها. ولكن قيادة قاسم والطبقة البورجوازية العراقية من ورائه سرعان ما ارتعبت من المد الجماهيري الساحق وبدأت حملة الردة منذ ١٩٥٩ حتى انتهت بالانقلاب الفاشي النفطي في ١٩٦٣.

لقد كان بامكان الجماهير ايقاف البورجوازية عند حدها، واخذ الامور بيدها في جميع انحاء البلاد نظرا لما تتمتع به القوى الثورية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي من نفوذ واسع بين الفلاحين والعمال والقوات المسلحة – خصوصا بين الجنود، لكن الردة البورجوازية في العراق قد اقترنت بردة تحريفية داخل قيادة الحزب الشيوعي العراقي بتاثير من التحريفية العالمية. فبدلا من ان تبادر قيادة الحزب الى تهيئة الجماهير للوقوف بوجه تراجع البورجوازية الحاكمة عن الثورة وبوجه الهجمات الرجعية على مكاسب الجماهير الديمقراطية، راحت هذه القيادة تصب الماء على النار، وتدعو الجماهير للاستسلام والخنوع والسير وراء البورجوازية المرتدة. وكان ذلك ممكنا فقط بسبب تدخل التحريفية السوفياتية، وعزل العناصر الثورية من قيادة الحزب عام ١٩٥٩، وبينهم الشهيدين سلام عادل، السكرتير العام للجنة المركزية، وجمال الحيدري عضو المكتب السياسي، واخرين. وبذلك سيطرت على الحزب زمرة من الانتهازيين اليمينيين، على نقيض كامل من قواعد الحزب وكوادره الثورية.

لقد حاولت العناصر الثورية في قيادة الحزب وعلى راسها الشهيدين سلام عادل وجمال الحيدري تصحيح الامور في قيادة الحزب قبل فوات الاوان. وبالفعل فقد تم اقصاء عناصر من الزمرة الانتهازية اليمينية التي اثرت العيش خارج العراق، ولكن الطبخة الاستعمارية كانت هاجزة، وبعد اشهر قلائل قدر للثورة المضادة بدفع من المصالح الاستعمارية النفطية الاطاحة بحكم قاسم والاستيلاء على مقاليد الامور في شباط ١٩٦٣. وقد ابدت الجماهير ايات البطولة، مسلحة وعزلاء، ولكن دون جدوى رغم تفوق القوى الثورية على زمرة الانقلابيين الفاشست. ذلك ان سنين من سياسة الميوعة والسير وراء البورجوازية ما كان بالامكان تجاوزها خلال اشهر قلائل، خاصة وان الخطر التحريفي ودور التحريفية فيه خداع الشعب والشيوعيين العراقيين لم يكن واضحا بعد. وهكذا لم يكن من السهل تحسس الخطر الاستعماري في الوقت المناسب بغياب اليقظة الثورية. ان التحريفية العالمية واتباعها في العراق داخل الحزب الشيوعي العراقي يتحملون مسؤولية تاريخية في تسهيل نجاح الثورة المضادة في العراق.

ولقد تبع الانقلاب الاستعماري الجديد موجة هائلة من التقتيل والسجون والارهاب، واعدم الشهيدين سلام عادل وجمال الحيدري وخيرة القادة الشيوعيين في العراق. الا ان الزمرة التحريفية اليمينية، التي كانت في موسكو انذاك تمكنت من التسلل ثانية الى قيادة الحزب بعد استشهاد معظم اعضاء اللجنة المركزية، مستغلة الدعم التحريفي العالمي لها.

بداية طريق الكفاح المسلح خطوط وثيقة تاريخية للرفيق خالد احمد زكي عن اساليب الكفاح

لقد برزت في ظروف الحكم الفاشي الاستعماري عام ١٩٦٣، وفي اجواء التقتيل والارهاب الاسود التحركات الاولى نحو الطريق الجديد – طريق الكفاح الشعبي المسلح. فقد ظهرت في الريف (الفرات الاوسط واهوار الناصرية) بعض الفرق المسلحة الاولى، كما تعددت الدعوات الى قيادة الحزب من منظمات الحزب وكوادره في داخل الوطن وخارجه، بضرورة التوجه للسلاح ضد الحكام الفاشست، والانطلاق من الريف العراقي.

وكان الشهيد خالد احمد زكي الروح المحركة وراء هذه الدعوة خارج العراق حيث كان يعمل في بريطانيا ضمن حركة الدفاع عن الشعب العراقي وضمن مؤسسة رسل للسلام لتعريف الرأي العام العالمي على حقيقة ما كان يجري في العراق. لقد نظم «ظافر» حملات الضغط على بعض العناصر القيادية التي كانت خارج الوطن لتبني المواقف الثورية، وضرورة العودة الى الوطن لتوجيه الكفاح هناك وجهة ثورية. وسرعان ما التحق ظافر نفسه بصفوف العاملين داخل الوطن. لكنه وجه نفسه محاربا من قبل القادة اليمينيين الانتهازيين، الذين فرضوا عليه العزلة وحرموا عليه حتى لقاء الاصدقاء والمعارف لابعاد ما كان يطرحه من اراء عن منظمات الحزب. وفي الوقت ذاته كانت امكانياته العالية تستخدم من قبل هذا الجناح أو ذاك في الصراعات الجانبية التي كانت تمزق القادة اليمينيين قبل حزيران ١٩٦٧ وبعدها.

وفي هذه الفترة قدم الشهيد خالد وثيقة الى قيادة الحزب ضمنها الاراء التي كان يقول بها، وجاء الى الوطن ليعمل من اجلها، عارضا فيها خطوطا مفصلة لخطة ستراتيجية اقترح على الحزب تبنيها، وقد كانت هذه وثيقة تاريخية التفت اليها بعض العناصر القيادية التي تراست فيما بعد عملية تطهير الحزب من القيادة اليمينية في انتفاضة ايلول ١٩٦٧. (لكن تلك العناصر ادعت انها هي واضعة الوثيقة نفسها. وقد شعر الشهيد خالد بعدم الاحترام لاولئك القادة الذين ادعوا ما ليس لديهم، ووضعوا اسماءهم تحت وثيقة ليست من اعدادهم، ودون ذكر مصدرها الحقيقي. لكن الشهيد خالد كان بعيدا كل البعد بطبيعته عن الانانية وحب الذات والرغبة في الظهور وامتاز بروحه الثورية التي تضع كل شيء من اجل الشعب ومن اجل الثورة، لذلك لم يثر هذه النقطة، ما دامت الاراء المطروحة قد اصبحت محط قبول شامل).

لقد حدث هذا في مطلع ١٩٦٨ حيث تبلورت بشكل كامل مطالب قواعد الحزب ومنظماته بعد التطهير بضرورة توضيح اتجاه الحزب الثوري بتبني شعار الكفاح المسلح وتاييد خط مؤتمر هافانا، والاستفادة من التجارب الغنية للكفاح البطولي لشعب فيتنام. وهذه هي الخطوط العامة للوثيقة التي طرحها الرفيق ظافر:

١ – استبدال اساليب الكفاح السابقة المعتمدة كليا على العمل السياسي السلمي كالعرائض والمظاهرات باساليب كفاح جديدة تعتمد على الكفاح الثوري المسلح بالنظر لان الطابع المتغلب للكفاح الوطني والطبقي هو الطابع العنفي. ان الكفاح الثوري المسلح لا ينفي بل يقتضي اساليب اخرى في الكفاح، كالكفاح الفكري والسياسي والاقتصادي وفق ستراتيجية متكاملة.

٢ – تكييف تنظيمات الحزب ورفع روحها الجهادية لتكون قادرة على قيادة الكفاح الثوري المسلح. ذلك ان قيادة الحزب للكفاح المسلح هو الشرط الاساسي لارتباطه بالحركة الجماهيرية وتوجيهه الوجهة الثورية الصحيحة وفق خط سياسي ثوري ماركسي لينيني. ومن اجل ذلك فلا بد من انتقال قيادة الحزب الى ساحات الكفاح المسلح لتقود الكفاح قيادة مباشرة بالاستناد الى خبرة الجماهير والظروف المحلية للعمل واستنباط اساليب مبدعة جديدة في النضال ضد الاعداء.

٣ – اعتماد الريف العراقي القاعدة الرئيسية للكفاح المسلح، في ذات الوقت عدم اهمال المدن التي ستكون الهدف النهائي للكفاح المسلح، والاهتمام بشكل خاص بالحركة العمالية ومناطق عمل وسكن الكادحين، والعمل على توجيه الحركة الطلابية وجهة ثورية وربطها بحركة العمال والفلاحين، وخلق الاجهزة الثوية المناسبة للعمل في كلا المدينة والريف. وفي هذا لا بد من الاهتمام بشكل رئيسي بالحركة الفلاحية ودراسة مطالب الفلاحين وعلاقتهم بالارض، وخاصة الفلاحين المعدمين.

٤ – توحيد القوى التقدمية في البلاد عن طريق التلاحم في الكفاح المسلح ضد الاستعمار الجديد وعملائه، وفق برنامج سياسي مشترك، وايجاد وتثبيت العلاقة الصحيحة بين الحركة التحررية الكردية لتحقيق الحكم الذاتي لكردستان العراق ضمن الوحدة العراقية وعلى اساس التآخي العربي الكردي، وبين الحركة الثورية في مناطق العراق الاخرى لتكون بمجموعها تيارا ثوريا ديمقراطيا وطنيا واحدا يعمل لاقامة عراق ديمقراطي شعبي جديد.

٥ – الالتفات الى ضرورة تعبئة الجنود والعناصر الوطنية في الجيش والقوات المسلحة، باعتبارهم العمال والفلاحون في البزة العسكرية، وفي الوقت نفسه اتخاذ الموقف الطبقي الصحيح من: الجيش، من حيث كونه الجهاز القمعي الاساسي في ايدي اعداء الشعب لاضطهاد الجماهير وتثبيت انظمة الحكم الرجعية.

٦ – دراسة الوضع الجغرافي للعراق ودراسة الظروف المحلية في كل منطقة، انطلاقا من مقتضيات الكفاح المسلح وخبرة الجماهير الشعبية.. وضرورة الاعتماد على النفس في جميع الامور اولا وعدم التفريط بمساندة الراي

الشهيد العراقي خالد احمد زكي

تابع — انتفاضة « الاهوار » المسلحة في العراق

العام العالمي ، والتضامن المتبادل مع جميع الحركات الثورية في البلاد العربية وفي القارات الثلاثة والعالم اجمع .

هذه هي الخطوط الرئيسية للوثيقة التي طرحها الشهيد خالد قبيل عزل القيادة اليمينية الانتهازية ، وهي تحوي خطوط برنامج متكامل للكفاح المسلح يضمن اذا طبق التغلب على قوى الاعداء . وكان عدم الاخذ به اهم اسبابتعثر العمل المسلح وسقوط قيادةالحزب بايدي الاعداء في بداية ١٩٦٩ .

لقد كان الشهيد خالد احمد زكي يؤمن أن البرامج السياسية مهما كانت صحيحة تبقى حبرا على ورق ما لم تجد طريقها الى حيز التنفيذ ، وان جدية اية قيادة حزبية تقاس بواقععملها واهتمامها بتنفيذ البرامجوالشعارات السياسية التي تطرحها ، وربط النظرية بالتطبيق ، وهذا هو ما أبداه الشهيد خالد في جميع سلوكه واعماله ، وقدم حياته الفتية ثمنا لايمانه بقضية شعبه والافكار السياسية التي آمن بها .

انتفاضة الاهوار
العمل الداخلي في الحزب للتهيئة ، بدء العمل ونجاحاته ،المعركة الحاسمة والاخطاء التاكتيكية

ان الوقت لم يحن بعد للكشف كليا عن تفاصيل وتنظيم انتفاضة الاهوار ، ويكفينا هنا أن نعرض بايجاز بعض التفاصيل . لقد بدأ العمل بشكل منظم وجاد لازاحة القيادةاليمينية التي فرضت نفسها على الحزب منذ ١٩٦٧ وكان الشهيد خالد من المساهمين الاساسيين في العمل واجتماعات التنسيق ، ولكن هذه الجهود ظلت في نطاق العمل السياسي ، ثم جرت التحضيرات العملية للانتفاضة في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٦٧ . وما أن حل العام الجديد حتى كان العمل قد تنظم على اسس جديدة ، خاصة بعد الاجتماع الموسع للكادر المتقدم في الحزب ، والذي طرحت فيه خطة تاكتيكية للعمل على تنظيم الكفاح الشعبي المسلح ، وانضم الشهيد خالد بعدها كمرشح للقيادة المركزية ، ومسؤولا عن العمل في منطقة الاهوار ، بالاشتراك مع مسؤول اخر فرض فرضا دون رغبة شخصية منه (بل كان يلح على السماح له بترك العمل في الاهوار ، وكانت هذه القضية كما سنرى احد اسباب الارتباك في مجمل العمل المسلح فيالاهوار) .

وعندما تشكلت جبهة الكفاح الشعبي المسلح كان الشهيد خالد أحد مسؤوليها وقائد العمل في الاهوار . وقام العاملون مع الشهيد بنشاط واسع بين الفلاحين في المنطقة كما قامت وحدات اخرى من جبهة الكفاح المسلح في مناطق اخرى من ريف العراق . وعقد بعدها اجتماع عام للكفاح المسلح في احدى المناطق، واستمرت التهيئة على قدم وساق بالاستفادة من بعض الفعاليات التي نظمت في عام ١٩٦٧ . وقد وجد الرفاق العاملين فيالارياف اوسع التاييد من قبل الفلاحين الذين حموهم وقدموا لهم ما يمكنهم من مساعدات ، وقد اثار حماس الفلاحين اندفاع الحزب في الطريق الثوري الجديد الذي ينسجم تماما مع الروحية الثورية للحركة الفلاحية .

لكن الاوضاع المادية والحالة التي سادت في قيادة الحزب ظلت تعرقل تطور هذا الخط وانطلاقه بالسعة والسرعة المطلوبتين ،خاصة وان هناك عناصر استطاعت التسلل لقيادة الحزب ولم تكن مؤمنة بصحة الكفاح الشعبي المسلح وراحت تعمل سرا على عرقلته . وقد اتضح ذلك بشكل بارز في اجتماع القيادة المركزية في تشرين الاول عام ١٩٦٨ ، حيث طرح مشروع باعتبار الكفاح المسلح تاكتيكا ، وكان ذلك تمهيدا لتعديل خط الحزب العام والعودة للعمل مع اليمين الانتهازي . لكن ذلك الاتجاه هزم بمواقف قواعد الحزب ودور الرفاق الثوريين في القيادة . وسرعان ما انهارت تلك العناصر اليمينية امام الاعداء .

وكان الوضع انذاك لا يسمح بصراع داخلي في صفوف الحزب وهو قد طهر نفسه لتوه من القيادة التصفوية اليمينية السابقة ، واثر الرفاق العاملون في جبهة الكفاح المسلح المضي بالعمل رغم المصاعب المالية والاوضاع التنظيمية في الحزب ، واعتمدوا على انفسهم في كل الامور . ان المهم في الامران وحدات الكفاح الشعبي المسلح قد أقدمت على أعمالها بأسلحة ضئيلة جدا ودون مؤونة احتياطية تذكر ولم يكن في الامر خيار . ومع ذلك استطاعت اقتحام ربية للشرطة واسرت جميع افرادها دون خسائر ثم اندفعت لاحتلال مركز الشرطة في المنطقة القريبة من ناحية الداوية في هور « الغموكة » في قضاء الشطرة وقد تمت العملية بنجاحبالغ دون خسائر واسر جميع افراد ومسؤولي المركز ، وتم الاستيلاء على أسلحتهم التي قدرت بخمسين قطعة . ولم تقم وحدات الجبهة بالاعتداء على الاسرى بالنظر الى أنهم لم يبدوا أيةمقاومة، واكتفى الثوار بشرح اهداف جبهة الكفاح الشعبي لهم ، واخبارهم ان الجبهة لا تعادي افراد الشرطة والجنود من الطبقات الفقيرة، وان هدفها تحرير البلد من حكم العملاء والرجعيين وضمان الارض للفلاحين ، وانفاق موارد العراق الكبيرة لاسعاد الشعب بدلا من استعمالها لمحاربة الشعب الكردي المطالب بحقوقه القومية المشروعة .

وعلى اثر هذه النجاحات الكبيرة انسحبت وحدات الجبهة ومعها جميع الاسلحةالمستولى عليها ، وفي الطريق الى القواعد حدثتالمشكلة التكنيكية — فالمكلف بقيادة طريق الانسحاب ضل الطريق وضيع كثيرا من الوقت الثمين في السفاسف (وكان هذا هو نفس العنصر الذي فرض فرضا على جبهة الكفاح الشعبيالمسلح، والذي ثارت حول تصرفاته كثيرا من الشكوك فيما بعد ، وسلم نفسه للاعداء وانهار امامهم) . وبعد يومين من التخبط في الاهوار عادت وحدات الجبهة للانسحاب من نفسالممر المائي الذي جرت فيه العمليات المذكورة . وتعرضت للانكشاف للشرطة الذين فتحوا عليها النار . لكن الثوار لم يعبأوا بهجمات الشرطة وسرعان ما تغلبوا عليهم بعد نزولهم الى الارض تاركين الزوارق وراءهم . وكان ذلك خطأ تاكتيكيا كبيرا ، رغم تغلب وحدات الجبهة على الشرطة .

سرعان ما وصلت قوات كبيرة من الجيش والشرطة الى ساحة المعركة مع عدد كبير من الاليات والدبابات البرمائية وطائرة هليوكوبتر . وقد قدرت القوة مجتمعة باكثر من الف جندي وشرطي ، مقابل اثني عشر مقاتلا ثوريا ، وقد ضمت قوات الحكومة سريتان من المغاوير من اللواء الخامس عشر العائد للفرقة الاولى التي سحبت مؤخرا من كردستان على ضوء تحسس الحكم الرجعي بالتحرك الواسع في الاهوار .

لقد قاوم الثوار مقاومة الابطال ، لكن المعركة كانت غير متكافئة ، وظلوا يقاومون حتى نفد عتادهم وبعد استشهاد خالد احمد زكي ، واثنين من رفاقه الشجعان وجرح ثلاثة من الرفاق الاخرين . وقد كبدوا العدو خسائر كبيرة ، ستة قتلى من الجيش والشرطة ، واكثر من عشرين جريحا ، واسقاط طائرة الهليوكوبتر ومقتل طيارها ومساعده . وقد اسرت الحكومة خمسة من الثوار بعضهم جرحى ، واصدرت عليهم احكام الاعدام ، الا ان الاحكام لم تنفذ بالنظر للسخط الشعبي الكبير على الحكم ، وتدخل الرأي العام العربي والعالمي .

لقد احدثت تلك الانتفاضة دويا كبيرا في جميع انحاء العراق من جبال كردستان الى البصرة والى اعماق الريف العراقي ، وكان لها صدى اكبر بين جماهير الفلاحين الذين ما زالوا يتحدثون عنها باعتزاز واعجاب . انها اعطت الامل للجماهير العراقية بامكانية سحق جهاز الدولة القمعي الذي سلط عليها الارهاب والمآسي . فرغم الامكانيات المادية الضئيلة ورغم الاوضاع الشاذة في قيادة الحزب ورغم قوة الاعداء الكبيرة فقد اوقعت الانتفاضة هزة كبيرة في نظام الحكم القائم ، (انهار بعدها بحوالي شهرين) في ١٧ تموز ١٩٦٨ (، حيث سلم الحكم تسليما الى عصابة البعث العفلقية الفاشية لتشيع الارهاب بين الشعب بقصد صد المد الثوري المتصاعد والذي اطلقته انتفاضة الاهوار ، والذي اصبح عائقا أمام امرار المشاريع الاستعماريةالجديدة حول السيطرة على نفط العراق ، والغاء التشريعات الوطنية في هذا الحقل ، وكذلك محاولة فرض امتياز اميركي جديد لاستثمار موارد العراق الكبيرة من الكبريت . لقد عجز الحكم العارفي السابق عن التصدي للثورة الشعبية فسلمت مقاليد الحكم لعصابة فاشية لا تعرف غير الارهاب .

وعند الرجوع الى تلك الاحداث الكبرى ، اليوم بعد عامين ، نرى أن الرفيق الشهيد خالد ورفاقه البواسل كانوا مضطرين لنقل محل نشاطهم الى منطقة غير ملائمة استراتيجيا (هور الغموكة) بسبب من ضيق الامكانيات المالية وشحة المساندة المتأتية من خارج منطقة الاهوار ، وبسبب بعض الامكانيات التيتسهل احتلال مركز الشرطة هناك رغم صعوبة طريق الانسحاب لكون المنطقة شبه معزولة عن الاهوار الرئيسية . وكذلك فان المسؤول الذي كلف بقيادة طريق الانسحاب لم يكن اهلا بالمسؤولية ولا كفؤا بالعمل ، وكان الاجدى بقيادة الحزب انذاك قبول طلباته المتكررة باعفائه من العمل المسلح ، لكنها الحت على بقائه في مسؤوليته لاسباب قد لا تكون لها صلة بالكفاح المسلح . لقد كشفت الايام طينة هذا المسؤول ومعدنه المردىء كما كشفت للاسف ضعف بعض مسؤولي حزبنا . وهذه حقيقة نقر بها لنتلمس طريق المستقبل بحذر أكبر وأمل أكبر بالنصر . ان اولئك المسؤولين الضعفاء الذين لم يكونوا مؤمنين بطريق الكفاحالمسلح، ولكنهم بسبب من انتهازيتهم سايروا الاتجاه الساحق لدى قواعد الحزب وكوادره الثورية، فلم يواجهوا الحقيقة ولم يتخلفوا في الوقت المناسب عن مسؤولية هم ليسوا اهلا بها .

لكننا نرى الى جانبهم عشرات من رفاق حزبنا البواسل واجهوا المشانق بخطى ثابتة وعزيمة لا تتزعزع وهذا هو درس اخر يعلمنا اياه الكفاح المسلح — وهو أن الطريق الشاق هو خير اختبار لمعدن المناضلين والقادة ، وان المصاعب اذ تكشف عن الضعفاء فانها تصنع أبطالا من الناس العاديين من العمال والفلاحين . أما دماء الشهداء فما ذهبت يوما سدى ، بل هي الزيت الذي يغذي شعلة الحرية لتنير طريق الكفاح لثوريين جدد متحدين الصعاب ومعتبرين بدروس الانتفاضة الرائدة ليمضوا في الطريق الجديد نحو النصر المحتم ، نحو اقامة حكم ديمقراطي شعبي يضمن لشعبنا انهاء عهود التبعية والظلام ، ويتجه لبناء الاشتراكية .

الحكم البعثي — سياسته واقنعته

ان الحكم البعثي الذي جاء على اعقاب انتفاضة الاهوار راح يطبل انه سيصلحمناطق الاهوار ويمنح الفلاحين حقوقهم . وقد طبلت ابواق الدعاية الغوبلزية في بغداد عن تطبيق مشروع « اشتراكي » كبير في ناحية الداوية ، اي في منطقة انتفاضة الاهوار ، ولكن الفلاحين يعرفون حق المعرفة ان المشروع لا يمت للاشتراكية بصلة ، وان كل ما حدث انسلطات البعث تحاول تجفيف الماء من المنطقة لكي تصبح غير صالحة لايواء الثوار . لكن عبثا تحاول هذه السلطات اطفاء نار الثورة ، حتى اذا استمرت بتوزيع السلاح على الاقطاعيين والمجرمين العاديين وتدفعهم لقتل الشيوعيين وانصار جبهة الكفاح الشعبي المسلح ، واجتماعات المسؤولين البعثيين البارزين في اذار وبعده في كل من الحي في لواء الكوت ، والشطرة في لواء الناصرية .

ان الحكم القائم اليوم في العراق يمارس شتى اساليب الارهاب والتقتيل بحق القوى الثورية في البلاد انه حكم مبني على الجماجم والدماء ، رغم ارتدائه اقنعة التقدمية لايهام الرأي العام العالمي . فقبل عام قتلت سلطات البعث نحو عشرين من قادة واعضاء حزبنا تحت التعذيب دون أن تعلن شيئا عن الوفيات واسماء المعتقلين ، واعتقلت مئات من اعضاء حزبنا بحجة مطاردة جبهة الكفاح الشعبي المسلح وقبل اسابيع شنت السلطات الفاشية حملة ارهابية جديدة ، وقتلت عددا من اعضاء الحزب تحت التعذيب البربري .

ولم يسلم من الارهاب البعثي احد من القوى السياسية ، فقد قامت قوات حكومية بالاعتداء على مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في الموصل وقتلت اثنين من المسؤولين وجرحت نحو ثمانية بالرغم من وجود اتفاقية الهدنة بين الحكومة والثوار الاكراد . كما قامت اجهزة الامن باغتيال عضو اللجنة المركزية في المجموعة التحريفية التي تسمي نفسها بالحزب الشيوعي ، رغم ان هذه المجموعة تؤيد الحكم وتشترك باحدىوزاراته، كما يمضي الحكم بدعم واسناد التحريفية العالمية . وقبل اسابيع اختطف احد قادة تلك المجموعة واسمه عبد الامير سعيد ، واختفت كل اثاره ، وانكرت الحكومة معرفتها بالحادث ، رغم ان الاختطاف ، ومن ثم اغتيال عضو ثان في اللجنة المركزية قبل شهر ، وهو محمد الخضري قد اقترن بحملة ارهابية واسعة على أعضاء المجموعة التحريفية ، اذ اعتقل مئات من اعضائها وعذبوا وانتزعت منهم الاعترافات ، ومع ذلك ظلت هذه المجموعة تؤيد الحكم القائم . وظلت اجهزة الدعاية التحريفية السوفياتية تلتزم الصمت عن المجازر التي تدور في العراق كل يوم ، لئلا يؤثر ذلك على المكاسب الدبلوماسية التي احرزتها التحريفية في العراق . فقبل أسابيع منح رئيس الجمهورية احمد حسن البكر وسام السلام العالمي في نفس الوقت الذي كانت تنظم فيه حملات التعذيب والاعتقال . كما أن الحكم القائم بتأييد المصالح النفطيةالاستعمارية البريطانية التي وجدت في البعث العفلقي الوسيلة لتصفية القوى الوطنية المعادية للاستعمار النفطي ، يتعاون معها ايضا لتصفية الحركة الوطنية الثورية في بلدان الخليج العربي لقاء الدعم البريطاني لحكام بغداد .

ورغم الارهاب والمجازر ، التي اصبحتالسمة الغالبة لحياةالعراقيين في ظل حكم البعث ، فان ستارا من الصمت يطبق على الاحداث في العراق . ان الرأي العام في العالم لم يسمع الحقيقة بعد عن اوضاع العراق اليوم ، وان سلطات البعث تعمل جهدها لاخفاء اثار جرائمها الدموية خشية اثارة استنكار الرأي العام في العالم . ومع ذلك فانحمامات الدم تجري كل يوم . ان الشعب العراقي يتوجه الى جميع الاحرار في العالم ، والى جميع مؤيدي التقدم والثورة ، الى رفع اصواتهم لاستنكار جرائم الحكم البعثي القائم في بغداد .

ديمقراطية الارهاب تتعاظم بالمغرب

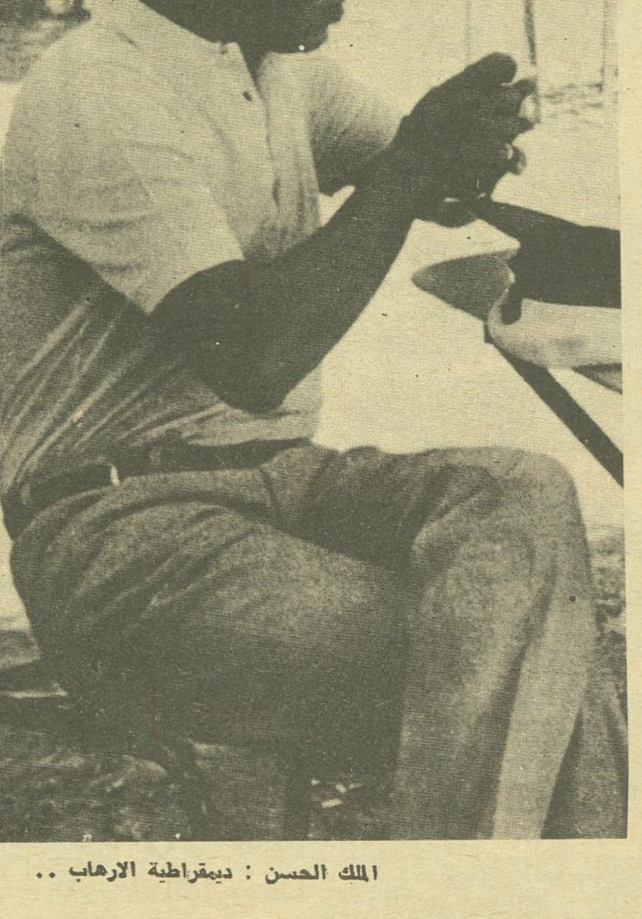
الرباط — مراسلة خاصة :

اذا كان مفهوم الديمقراطية هو حكم الشعب نفسه بنفسه فان الديمقراطية في ظل الحكم الملكي الاقطاعي تتجسد بشكل واضح من احد بنود الدستور القائلة : ((شخص الملك مقدس)) ، ومعنى هذا ان الطبقة الاقطاعية التي يمثلها الملك هي صاحبة الحكم اولا واخيرا ، وكل مساس بمصالحها من طرف الجماهير يعد انتهاكا للسلطة الدينية والدنيوية للملك ، يستهدف المسؤول عنه عقابا لا رحمة فيه .

وفي جو الدكتاتورية المقنعة بديمقراطية الارهاب ، دشن الملك الحسن الثاني خلال الاسبوع المنصرم البرلمان الجديد الذي يضم ممثلي الاقطاعية والبورجوازية والخونة وبعض الانتهازيين المتسترين بسقف الحركة التقدمية، وقد حاولت الدعاية الرسمية والاستعمارية ابراز المحدث باعتباره بداية لعهد الديمقراطية التي ينشدها الشعب المغربي .

والحقيقة ان الحياة البرلمانية التي تتغنى بها صحافة الراسمالية المغربية المسيطرة على خيرات المغرب، ليست في جوهرها الا نموذجا صارخا لمناورات الاستعمار الجديد ، اذ ان الارقام وحدها تكفي لفضح البرلمان الملكي وتكشف أساسه المزيف . فمن مجموع مائتين وأربعين نائبا وقع انتخاب تسعين منهم فقط ، وطبعا عن طريق الرشوة والتزوير والتهديد ، أما الباقون فقد جاؤوا من المجالس البلدية والقروية التي صنعها الحكم طيلة خمس سنوات من القمع والترهيب والحصار البوليسي والاعلامي الذي يسمى في عرف الحكم الرجعي بحالة الاستثناء .

ففي هذا الوقت الذي تطبل فيه أجهزة الاعلام الاقطاعية للملكية الدستورية وتحاول ايهام الرأي العام الخارجي بأن في المغرب شيئا اخر غير الة القمع المنتصبة على صدور الجماهير المعذبة ، تتوالى اخبار من عدة مدن مغربية تؤكد كلها وقوع حملة اعتقالات جديدة وسط الديمقراطيين وفي صفوف الجيش .



الملك الحسن : ديمقراطية الارهاب ..

ولقد ألقي القبض في مدينة الدار البيضاء وحدها على خمسة وثلاثين شخصا ينتمون الى صفوف العمال والحرفيين والمثقفين . ويعرف من بين هؤلاء المناضلون محمد بومهدي (محامي) ، علي المانوزي تاجر ، البشير بن الشهامي عامل ، محمد اقبال بقال . وهناك مناضلون اخرون اختطفوا من الشارع العام دون أن يعرف أحد عن مصيرهم شيئا . وقد امتدت حملة الاعتقالات الى صفوف الجيش الملكي حيث القي القبض على بعض الجنود وضباط الصف الوطنيين ، ويوجد في مقدمتهم الكابتن ابراهيم المانوزي وهو ضابط سابق في جيش التحرير المغربي .

ويوجد الان جميع هؤلاء التقدميين تحت التعذيب داخل المعتقلات الخاصة التي يشرف عليها جلادون تلقوا تدريباتهم على يد أعضاء المخابرات الامريكية التي تنظم وتشرف على البوليس الملكي . وكما كان الشأن بالنسبة للاعتقالات التي شملت مئات من التقدميين في بداية السنة الحالية ، فان حزب الاتحاد الوطني الذي ينتمي اليه جميع المعتقلين يواصل الصمت الكامل حول ما يجري حوله . وبالرغم من أن القيادة تتحمل كلها مسؤولية النكسات والضربات التي يصوبها الحكم ضد المناضلين ، فان الاصلاحيين ينكرون على المناضلين المعتقلين انتماءهم الى الاتحاد الوطني بدعوى انهم يقومون بأعمال لا يعرف عنها الحزب اي شيء !.. في حين ان الجناح المغامر الموجود خارج المغرب يواصل السير، بفضل الامكانيات المادية المتوفرة لديه ، في طريق الارهابية متهما الاصلاحيين بالانهزامية وفارضا على المناضلين الثوريين المتجنين خارج المغرب اسلوب التجويع والتفقير ، لتنتهي مغامراته بعد ذلك الى التطويح بمئات المناضلين في غياهب اقبية الحكم المظلمة . وهكذا وفي أقل من سنة واحدة يتمكن الحكم الاقطاعي من وضع الاغلال مرتين في عنق مئات من التقدميين بتهمة التآمر على سلامة الدولة ، وتعطيه القيادة البورجوازية الصغيرة بتخاذلها أحيانا وبمغامراتها أحيانا أخرى الفرصة سانحة لضرب المناضلين التقدميين .

واذا كانت القيادة البورجوازية الصغيرة، بشقيها المغامر والاصلاحي ، تلتزم الصمت حول مصير المعتقلين التقدميين فانها تلتقي عمليا مع عدوها الطبقي في ضرب الحصار الاخباري حول ضحاياها وضحايا الحكم الاقطاعي . فلقد قام بعض الثوريين في قيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بمبادرة لاستنكار الاعتقالات الجديدة واعلان التضامن الطلابي المعتاد مع التقدميين ، غير أن « تدخلا » من قيادة الحزب البورجوازية حال دون الالتزام الثوري .

فهل تمكنت نهائيا القيادة البورجوازية الصغيرة من فرض بيادقها على الاتجاه الثوري السليم الذي طالما عبر عن نفسه بشجاعة من خلال المنظمة الطلابية العتيدة : الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ؟

مناضل اتحادي

نقمة المعلمون الرسميون المجازون ومفارقات منطق وزارة التربية الوطنية

الغاء التعاقد والمشاكل المتراكمة

ووزارة التربية لو الغت التعاقد واستعاضت عنه بتأمين اساتذة ثانويين في الملاك ووضعت ملاكا منفصلا للمرحلة المتوسطةلحلت عدة مشاكل دفعة واحدة :

— مشكلة العمل لخريجي كليات الجامعة اللبنانية .

— مشكلة المجازين من المعلمين الذين لازالوا يمارسون التعليم في المرحلة الابتدائية.

— مشكلة التلاميذ انفسهم الذين يضجون اليوم ، وسوف تصل اصوات ضجيجهم الى اذان مسؤولي وزارة التربية ، من حشر المواد المهمة في أوقات تناسب المتعاقد وفراغاته اليومية رغم عدم ملاءمتها للضرورات التربوية (ويقولون المصلحة العامة فوق كل المصالح) .

— مشكلة عدم الاستقرار وتخلخل أوضاع الهيئة التعليمية في كافة المراحل مما تنعكس اثاره على التلاميذ انفسهم من جهة وعلى الوضع التربوي العام من جهة اخرى .

فعدم الاستقرار في سلك التدريس مرده الى عدم تمكن المعلمين من الاستفادة من ثمار اجازاتهم الجامعية ، كما أنه يعود أيضا الى تغيير المتعاقدين كل سنة تبعا للواسطات والنفوذ والارضاءات المفروضة التي لا علاقة لها بالنواحي التربوية .

ان الفوضى التي تسود السياسة التربوية في لبنان لن تتبدل ما لم تواجه وزارة التربية الوطنية المشاكل المتوافرة أمامها والمطروحة ، بذهنية جديدة تطلب للامور حلولا جذرية لا تخديرية .

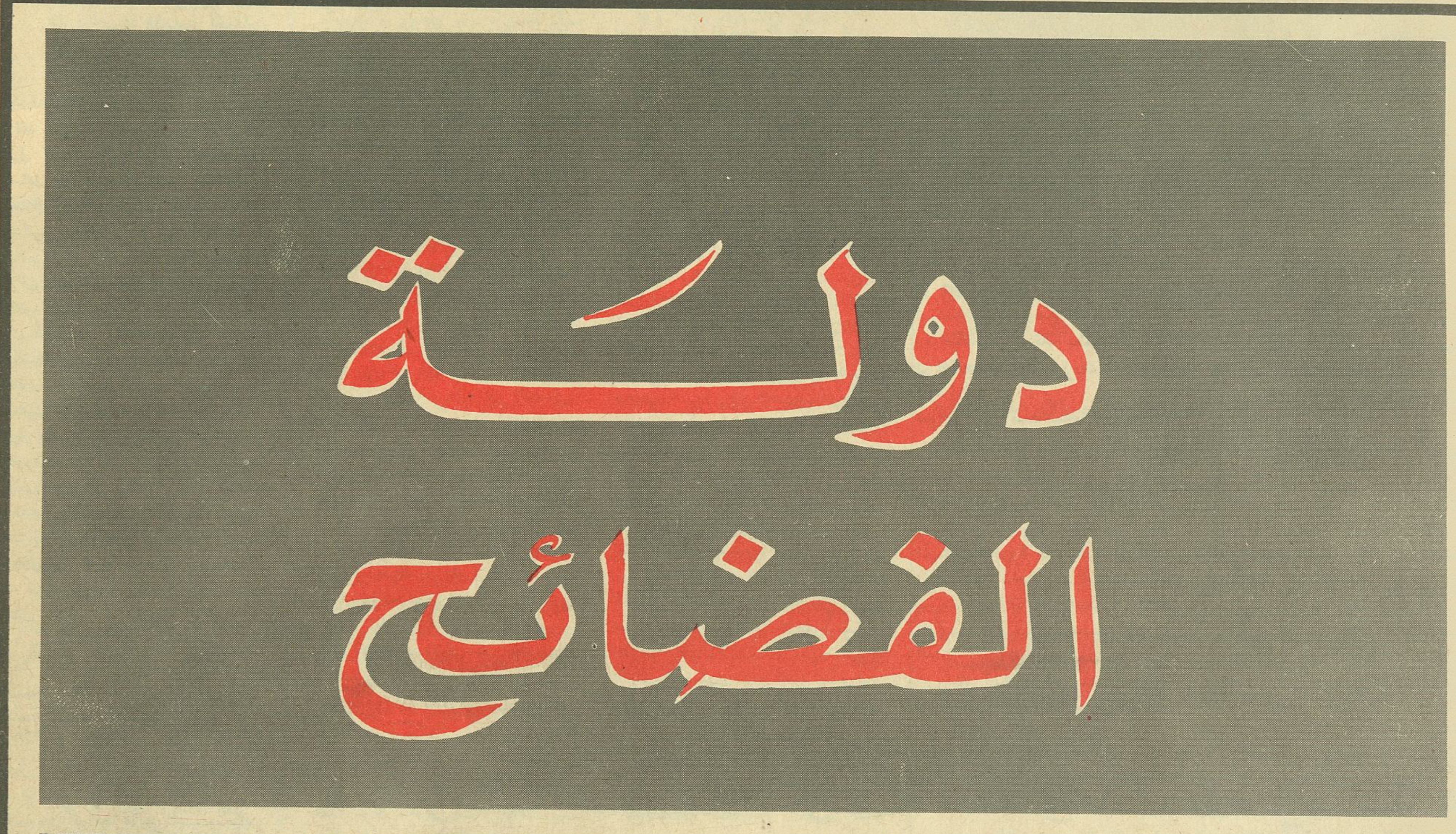
ان حجم القضايا المطروحة الباحثة عن حل يتزايد ، وما عرضناه عن أوضاع الهيئة التعليمية أشار الى حلول ، نعرف ان الوزارة تعرفها ، فهل تنفذها ؟ ام أنها ستبقى أسيرة النظام العاجز دائما عن اي تغيير او اصلاح مهما كان بسيطا ؟!

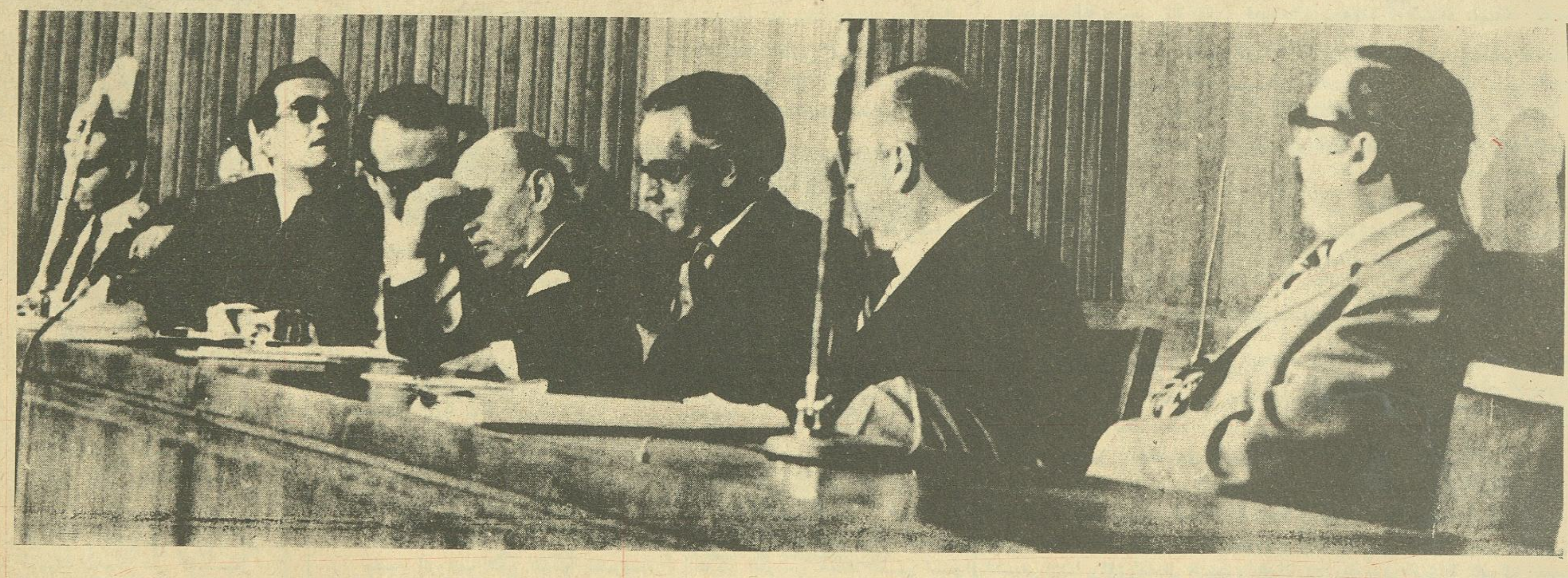
الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

AL-HOURRIAH – No. 539 – 2-11-1970 – BEYROUTH • بيروت – ٢-١١-١٩٧٠ – العدد ٥٣٩ – السنة الحادية عشرة – الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا

دور المعلمين اللبنانية بين "وظيفتها" وبرامجها





حديث مع ثوري مغربي حول مميزات الوضع الراهن في المغرب

صيدليات ومختبرات وزارة الصحة لمن ؟؟

كلمة

الوزارة الجديدة ونقاشات المجلس :

البورجوازية اللبنانية والازدواجية الجديدة

ليست الوزارة الحالية اخطر من سابقاتها ولا ادعى للاهتمام . ورغم الكلام الكثير الذي نفث به النواب عن غمهم ، فان الثقة التي اعطيت ، دون معارضة جدية ، تثبت أن الظاهرة التي بدت غريبة للوهلة الاولى عادت الى مصافها الطبيعي . اما الامر الذي ابرز للالهاء ، مسألة الشباب ، فلا يستحق الوقوف عنده أو النقاش . لكن ذلك لا يعني أنه لم تطرح قضايا ينبغي مناقشتها ، بل ان القضايا المطروحة في واد آخر ، غير الوادي الذي شغل الراديو والتلفزيون الساعات الطويلة « الديمقراطية » ...

بعد سنوات من الخطابة او الكتابة عن السلطة الشرعية التي يمثلها المجلس النيابي ، والتي انتهكت طوال عشر سنوات ، لا شك ان « اقطاب » العهد الجديد كانوا يفضلون حكومة نيابية تضم عددا من رؤساء الكتل الاساسية التي ساهمت في ايصال رئيس الجمهوريه الجديد الى الرئاسة . لكن ، كما قيل وردد ، ادى تنافر هذه الكتل وعدم تجانسها ، وهي التي اجتمعت على موقف سلبي من استمرار الطاقم الشهابي فقط ، الى استدعاء وزراء من خارج المجلس النيابي .

هذا الاجراء ، الذي كان يمكن أن يبدو مجرد اجراء اداري ، لا يمس بالتالي اية قاعدة من قواعد التوازن السياسي ، اعطاه المجلس النيابي بشبه اجماع ، دلالة سياسية واضحة ، ومباشرة . فقد رأى فيه خطباء المجلس النيابي دلالة على أزمة في المؤسسات ، أو على الاقل حكما على المؤسسات التي تتم من خلالها ممارسة الحكم في لبنان . فاذا كان الشباب موجودا في المجلس نفسه ، واذا كانت الخبرة متوفرة ، فماذا يعني الاتيان بشباب وخبراء من خارج المجلس الا استبعادا ، ولو مؤقتا ، لامكانية تشكيل وزارة متماسكة من الخليط الذي يسود المجلس الحالي . وفي هذا الاستبعاد ، ولو المؤقت ، بدء اعتراف بالهوة التي تفصل المصالح التي يدعي النواب تمثيلها والمؤسسة النيابية الحالية . والذي اخاف النواب فعلا هو أن المصالح التي ما عادوا يستطيعون تمثيلها ليست سوى مصالح الراسمالية اللبنانية نفسها واستمرارها في السلطة . فالذين توالوا على الكلام خلال الايام الثلاثة صاغوا بالفعل أطول عريضة احتجاج — ودفاع بالطبع! — على الادارة والحكم : فمن الرشوة الى التبذير ، ومن الالقاب الى الطائفية ، ومن الدستور الى القضاء ، ومن خدمة العلم الى البطالة ، والهجرة ... كانت تتوالى شكاوى بورجوازية ما زالت اسيرة علاقات ورثتها عن الاقطاع الطائفي المحلي . ولكن هذه العلاقات الموروثة ، رغم انها تكبل السيطرة البورجوازية وتمنعها من الارتكاز الى القاعدة الوحيدة المناسبة ، وهى قاعدة المصالح الصريحة والمال ، فانها تمنحها حماية واسعة في وجه صعود حركة جماهيرية تقوم على المصالح المقابلة لمصلحة الاستغلال والمال . وبالطبع ، تستطيع البورجوازية اللبنانية ان تدفع ثمن خنق الحركة الجماهيرية من بعض مصالحها ، لا سيما وان الحرز الحريز لهذه المصالح هو التنظيم السياسي الحالي . ولان النواب الذين تكلموا ، او صمتوا ، يدركون ذلك تمام الادراك ، لعبوا اللعبة المزدوجة : اتهموا النظام السياسي وعددوا عيوبه وأنكروا على الطاقم الجديد امكان ان يصلحوه ، ثم أعطوا الثقة لهذا الطاقم الذي يستطيع مؤقتا أن يفسح المجال أمام قواعد العمل النيابي بالاستمرار ، بعد أن حال وضع المجلس الحالي دون هذه القواعد وان تلعب دورها .

هذا الازدواج : الاحتفاظ بالمجلس النيابي والعلاقات السياسية ، الطائفية والمحلية التي يقوم عليها ، من ناحية فرض مصالح الراسمالية اللبنانية وتجنيبها الهزات السياسية والاجتماعية التي تتعرض لها ، من ناحية ثانية ، هذا الازدواج لم يسيطر فقط على خطب النواب ومناقشات المجلس النيابي ، بل سيطر ايضا على البيان الوزاري .

فالبيان اتى ليؤكد على اولوية المجلس النيابي المطلقة ، توأما لوجود لبنان . وهذا ما عاد ليشدد عليه خطاب كامل الاسعد ، بعد توليه رئاسة المجلس . ولا شك هناك بعض السخرية في ان يكال كل هذا التبجيل لمجلس حرم من تولي السلطة الفعلية ، سلطة تصريف الامور وتوزيع المصالح ، لصالح عناصر « دخيلة » على السياسة اللبنانية التقليدية . ولكن البيان ، الى جانب برلمانيته ، يقدم اقتراحا يشكل حلا لازدواجية المجلس النيابي الحالية . فوسط الثرثرة عن المشاريع العامة — التخطيط المتكامل ، احصاء الحاجات ، خدمة العلم ، الدور العربي ... مر مشروع محدد هو مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي . واذا كان البيان نفسه لا يتعب في تحديد المشروع فلا شك انه يستعيد المشروع الذي قدمه منذ سنوات رجل المصارف بيار اده . حسب هذا المشروع ، تتشكل هيئة استشارية تمد المجلس النيابي ومجلس الوزراء بمشاريع مفصلة لحل المشاكل التي تقف عائقا في وجه نمو الاقتصاد اللبناني ، وتتألف هذه الهيئة من ممثلين عن الهيئات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة : جمعية الصناعيين ، جمعية المصارف ، غرف التجارة ، نقابات المهن الحرة ، النقابات العمالية .. والمشروع ، اذا نفذ بجدية ، حول المجلس النيابي الى « مكتب تسجيل » للمشاريع الواردة من الهيئة ذات الصلة المباشرة بمصالح الفئات المتكتلة . ولكن من يغلب على هذه الفئات ؟

ان العناصر الغالبة بشكل واضح هي أجنحة البورجوازية اللبنانية . فهي التي تسيطر على قوى الانتاج ، وعلى الادارة واجهزة القمع ، وهي التي توزع الافيون الثقافي . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الذي سجله البيان الوزارى في رأس مشاريعه وهو اكثرها وضوحا ، يسمح لهذه الاجنحة بأن تنظم صلاتها بالادارة فتجعلها اكثر مرونة وسرعة في تلبية حاجاتها . كما يسمح لها بأن تنظم صلاتها بالطبقة العاملة تحت ستار اشراكها في مشاريع تخدم بالدرجة الاولى مصالح مستغليها . ولذلك كان من الضروري أن تسرع الدولة بانجاز التشريعات التي تكفل ترويض الطبقة العاملة ، واستدراج ممثلين مفروضين عليها . اذا تم ذلك استطاعت البورجوازية الاطمئنان الى أسواقها ، ومصادر تمويلها ، كما استطاعت استدراج رؤوس اموال أجنبية أكثر وضمانها ، وسخرت الخزينة اللبنانية لتمويل الحاجات الاساسية باسم المصلحة العامة ، كما فرضت على الطبقة العاملة والفئات الشعبية احترام طمأنينة رأس المال ، الاجنبي والمحلي .

هذه المشاريع التي لا بد منها كي تستطيع البورجوازية الاستمرار في استغلالها ، يمهد لها البيان بسرعة ودون تحديد . فهو يتحدث عن الحد من البطالة ولا سيما بطالة المتعلمين وذلك بفرض شروط قاسية على الدخول الى الجامعات . واذا كانت نسبة النجاح في الامتحانات التي تمت هذه السنة وفق المناهج الجديدة ، تعطي فكرة بسيطة عن الامر ، فان اشارة البيان الوزاري تدل دلالة واضحة على أن الوجهة نفسها سوف تعمم الى كل مجالات التعليم . بذلك تأمل البورجوازية ان تجعل من اللبنانيين عاطلين عن العمل بدون شهادات . مما يتفق أكثر مع صورة البطالة ! ولكن لا يحل مشكلة العمل . فالرأسمالية اللبنانية هنا تكشف عن وجهها الصريح ، بدون كذب ولا ثرثرة : اذا كانت حاجات العمل تزيد عن امكانات الرأسمالية التي يسيطر عليها المستوردون وأصحاب المصارف — وبالتالي رأس المال الاجنبي — فان على العمل أن يتكيف مع مصالح الرأسمالية . على من يستطيع الاستمرار في التحصيل ان يتوقف لان الرأسمالية اللبنانية لا تستطيع تأمين عمل له اذا حصل على شهادة ! هكذا تعالج وزارة « الثورة » مشاكل الجماهير الشعبية . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو تنظيم هذه المعالجة ، وتعميمها في مختلف المجالات .

في وجه هذه المحاولة ، ماذا كان جواب الجناح « الوطني » ؟

باسم الجماهير ، زورا ، تلهى الجناح « الوطني » بمسألة الشباب ، وعجب لعدم تمثيل الشباب التقدمي ، وتساءل عن خبرة الوزراء الحاليين ، وحذر من حل المجلس النيابي .. ولكن في وجه بورجوازية اخذت تعي ازدواجية دور المجلس النيابي ، وتناقض هذا الدور ، كما أخذت تسعى لايجاد الحل ، ما الذي يقدمه الجناح « الوطني » ؟ لا شك يذكر الجميع مصير « لجان الاتصال » التي ادعى كمال جنبلاط تشكيلها للوقوف على رأي العمال والفلاحين والطلاب والاحياء ، والتي انتهت الى اتصالاته هو بهنري فرعون وتقي الدين الصلح وجوزف سكاف . فالجناح « الوطني » يخاف ، مثل الاجنحة الباقية ، من تنظيم الجماهير ، ولو علق وسام لينين .

ان التنظيمات الجماهيرية ، في أماكن العمل ، والاحياء ، والمدارس والجامعات ، هي الجواب الوطني على محاولة البورجوازية اللبنانية أن تنظم استغلالها .